دور العامل الخارجي في نجاح الاقتصاد التركي بعد ٢٠٠٢

The role of external factor in progress of Turkish Economy after 2002

د . أحمد فاروق عباس محمد
استاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة بنين – جامعة الأزهر

مستخلص البحث باللغة العربية

مثل الاقتصاد التركي خلال العشرين عاما الماضية واحداً من ابرز وانجح الاقتصادات الناشئة ، وقد بدأت تركيا في التحول نحو اقتصاد السوق مع بداية الثمانينات من القرن العشرين ، حيث بدأت تركيا في عام ١٩٨٠ انتهاج سياسة اقتصادية جديدة بالاعتماد على تدفق الموارد الخارجية بكافة أنواعها ، وخصخصة الإنتاج وتشجيع المنافسة ، وإصلاح القوانين وتخفيف الضوابط الإدارية البيروقراطية ، وتحديث كافة قطاعات الاقتصاد تكنولوجياً ومعرفياً وإدارياً ، الا ان التقدم التركي لم يحدث الا بعد ٢٠٠٣ ، حيث عاني الاقتصاد التركي طوال الثمانينات والتسعينات من اختلالات ومشكلات عدة ، أمكنه التغلب علي جزء كبير منها بعد ٢٠٠٣ بمساعدة أولية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ان العديد من الدول تحولت الي اقتصاد السوق بدرجة او بأخري منذ منتصف التسعينات ، وقد تقدم بعضها في حين تعثر الباقي ، وتعد تركيا من الدول التي استطاعت تحقيق تقدم اقتصادي مهم ، والسؤال الذي يطرح نفسه : ما هو سبب التقدم الاقتصادي التركي ، وما هي المراحل التي مر بها الاقتصاد التركي ، وفي أي من تلك المراحل حدث التقدم الاقتصادي ولماذا ؟

الكلمات المفتاحية

الاقتصاد التركي – التضخم – الاستثمار الاجنبي المباشر – التجارة الخارجية – الشرق الاوسط الكبير – الاصلاح الاقتصادي – مؤشرات الاستثمار – السياسة النقدية والمالية – الازمات الاقتصادية – القطاعات الاقتصادية – الخطط الاقتصادية .

Abstract

Over the last two decades, the Turkish economy has represented one of the most prominent and successful emerging economies. Turkey began to shift towards a market economy at the beginning of the eighties of the twentieth century. In 1980, Turkey began pursuing a new economic policy relying on the flow of external resources of all kinds, privatizing production, and encouraging Competition, reforming laws, easing bureaucratic administrative controls, and modernizing all sectors of the economy technologically, cognitively, and administratively. However, Turkish progress did not occur until following 2003, as the Turkish economy suffered throughout the eighties from many imbalances and problems, a large part of which it was able to overcome after 2003 with initial assistance from the International Monetary Fund and the World Bank. Many countries have turned to a market economy to one degree or another since the mid-nineties, some of these countries have achieved progress while others have faltered. Turkey is one of the countries that has been able to achieve important economic progress, and the question that arises is: What is the driving force behind Turkish economic progress? What stages did the Turkish economy pass through, and in which of those stages did economic progress occur?

Keywords:
The Turkish Economy - Inflation - Foreign Direct Investment - Foreign Trade - the greater Middle East - Economic Reform - Investment Indicators - Fiscal and Monetary Policy - Economic Crises - Economic Sectors - Economic Plans.

المقدمة

مثل الاقتصـــاد التركي خلال العشـرين عاما الماضـــية واحدا من ابرز وانجح الاقتصـــادات الناشـــئة ، وقد بدأت تركيا في التحول نحو اقتصـــاد الســـوق مع بداية الثمانينات من القرن العشرين ، حيث بدأت تركيا في عام ١٩٨٠ انتهاج سياسة اقتصادية جديدة بالاعتماد على تدفق الموارد الخارجية بكافة أنواعها ، وخصخصة الإنتاج وتشجيع المنافسة وإصلاح القوانين وتخفيف الضـوابط الإدارية البيروقراطية وتحديث كافة قطاعات الاقتصـاد تكنولوجياً ومعرفياً وإدارياً ، الا ان التقدم التركي لم يحدث الا بعد ٢٠٠٣ ، حيث عاني الاقتصـاد التركي طوال الثمانينات من اختلالات ومشـــكلات عدة ، أمكنه التغلب علي جزء كبير منها بعد ٢٠٠٣ بمساعدة أولية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

اشكالية الدراسة

ان العديد من الدول تحولت الي اقتصاد السوق بدرجة او بأخري منذ منتصف التسعينات ، وقد تقدمت بعضها في حين تعثر الباقي ، وتعد تركيا من الدول التي استطاعت تحقيق تقدم اقتصادي مهم ، والسؤال الذي يطرح نفسه : ما هو سبب التقدم الاقتصادي التركي ، وما هي المراحل التي مر بها الاقتصاد التركي ، وفي اي من تلك المراحل حدث التقدم الاقتصادي ؟

وتتمحور اشكالية الدراسة حول تأثير التطورات السياسية و المتغيرات في بيئة الاقليم والبيئة العالمية علي أداء الاقتصاد التركي ، وتسليط الضوء علي التأثير المتبادل بين المتغيرات السياسية والاستراتيجية وانعكاساتها علي الاقتصاد التركي ، وقد اهتمت الدراسة بالإجابة علي الاسئلة التالية:

– ما هي خلفية التطورات الاقتصادية في تركيا ؟

– ما هي المراحل المختلفة التي مر بها الاقتصاد التركي وخصائص كل مرحلة ونتائجها ؟

– ما هي التطورات التي حدثت في الاقتصاد التركي بعد ٢٠٠٣ وما هي أهم مؤشراتها وأسبابها ؟

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الي دراسة الاقتصاد التركي في مجمله ومعرفة المتغيرات الاساسية التي أثرت علي حركته من ناحية ، ومن ناحية أخري يتطلب البحث في طبيعة الموقف التركي وما الذي تسعى تركيا الى تحقيقه على الأصعدة الدولية والاقليمية الوقوف على مقومات الدور والركائز التي تستند اليها تركيا ، ونظرة القوي الدولية اليها وطبيعة الدور المنوط القيام به .

وتقوم الدراسة بتحليل مجمل العوامل التي أدت الي نجاح التجربة الاقتصادية التركية ، حيث بقي الاقتصاد التركي يراوح مكانه منذ قيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ وحتي عام ٢٠٠٣ وبيان العلاقة بين البيئة السياسية والاستراتيجية والمتغيرات الاقتصادية ، والتي أدت في النهاية الي التقدم الاقتصادي التركي .

وتبرز أهمية الدراسة من التقدم الكبير الذي حققته تركيا في العقدين الأخير ، والذي أغري كثيرين بمحاولة تقليده – سياسيا واقتصاديا – بجانب الدور الكبير والهام الذي تقوم به تركيا في منطقة الشرق الأوسط منذ بداية القرن الواحد والعشرين .

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها ان التقدم الذي حدث للاقتصاد التركي بعد ٢٠٠٣ يرجع الي أسباب خارجية في المقام الاول ، مرتبطة بأدوار مطلوبة من تركيا طبقا لاستراتيجيات القوي الكبرى لمنطقة الشرق الأوسط .

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي والتحليلي ، الذي يقوم علي جمع الحقائق والبيانات والمعلومات المتاحة عن طبيعة المشكلة المطروحة ، لتحديد أبعاد الظاهرة محل الدراسة ، وفهم طبيعتها ومحدداتها وأسبابها ، والوصف والتحليل لهذه المادة العلمية ، للتوصل الي فهم أشمل وتحديد أعمق لأبعادها ، ويتم الاستعانة بالبيانات الإحصائية والتاريخية المتاحة للتعرف على كل أبعاد ومتغيرات هذه الظاهرة ، وصولا الي استخلاص النتائج التي تم التوصل اليها في هذا الشأن

خطة الدراسة

قسمت الدراسة الي فصلين ، يحتوي كل فصل علي ثلاثة مباحث كالآتي :

الفصل الأول : الاقتصاد التركي قبل ٢٠٠٣ .

المبحث الاول : الاقتصاد التركي قبل عام ١٩٨٠ .

المبحث الثاني : الاصلاح الاقتصادي الاول في تركيا (الثمانينات) .

المبحث الثالث : الاصلاح الاقتصادي الثاني في تركيا (التسعينات) .

الفصل الثاني : الاقتصاد التركي بعد ٢٠٠٣ .

المبحث الأول : الازمة الاقتصادية عامي ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ .

المبحث الثاني : الدور التركي في الاستراتيجيات الجديدة للمنطقة .

المبحث الثالث : تطورات الاقتصاد التركي بعد ٢٠٠٢ .

الخاتمة والنتائج .

الفصل الاول

الاقتصاد التركي قبل ٢٠٠٣

مر الاقتصاد التركي خلال العقود الماضية بتطورات هامة ، وسوف نتناول في هذا الفصل ابرز التطورات الاقتصادية التي مرت بها تركيا ، حيث كان نمط الدولة القوية المتدخلة في الاقتصاد هو السائد في تركيا حتي ثمانينات القرن العشرين ، ثم

بدأت تركيا خطواتها الاولي في التحول نحو اقتصاد السوق بعد عام ١٩٨٠ بنجاح محدود ، وفي التسعينات خطت تركيا خطوات أخري في هذا الطريق ، وبرغم كل ذلك لم تحصد تركيا نجاحا كبيرا في ظل تجربتها الجديدة خلال هذين العقدين .

وينقسم هذا الفصل الي المباحث الثلاث الاتية :

المبحث الاول : الاقتصاد التركي قبل عام ١٩٨٠ .

المبحث الثاني : الاصلاح الاقتصادي الاول في تركيا (الثمانينات) .

المبحث الثالث : الاصلاح الاقتصادي الثاني في تركيا (التسعينات) .

المبحث الاول

الاقتصاد التركي قبل عام ١٩٨٠

أدت الأزمة المالية العالمية عام ١٩٢٩ وتوابعها خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين ثم الحرب العالمية الثانية بتركيا الي التركيز بالدرجة الأولي علي سياسة تهدف الي تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وقد بلغت نسبة التقلص في الاقتصاد التركي ١٥.٣٪ عام ١٩٤٥ واستمر أثرها حتي عام ١٩٤٩ ، الا أن الاقتصاد التركي بدأ يسجل نموا مطرداً بعد عام ١٩٥٠[١] .

وقد استمرت تلك السياسة حتي بداية الخمسينات التي شهدت ظهور افكار تضغط من أجل الاخذ بالاتجاه الليبرالي في إدارة الاقتصاد وفي السياسة بصورة أكبر ، ومع زيادة المساعدات الاقتصادية الخارجية وانشاء شبكة مواصلات منتشرة بطول البلاد وتطبيق الميكنة في القطاع الزراعي تحققت ارتفاعات ملحوظة في الناتج القومي في النصف الاول من الخمسينات ، وكما هو الحال في العديد من الدول النامية في تلك الحقبة ، اعتمدت عملية التنمية الاقتصادية لتركيا خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين علي سياسة اقتصادية تركز هلي الاقتصاد الداخلي وبناء القطاع العام والتخطيط الكلي للسياسات وعلي استراتيجية الاحلال محل الواردات ، وحاولت من خلالها حماية الشركات المحلية عن طريق فرض قيود علي الشركات والواردات الاجنبية ، وقد تميزت تلك الفترة بالاستثمارات العامة الكبيرة ، التي ترمي الي توسيع القدرة الانتاجية القومية في الصناعات الثقيلة والسلع

---

[١]) علي أومليل " **العرب والاتراك .. الاقتصاد والأمن الاقليمي** " ترجمة فاتن البستاني ، منتدي الفكر العربي ، عمان ، المملكة الاردنية الهاشمية ، ١٩٩٦ ، ورد ذلك في : مثني عبد الرازق الدباغ " **الاصلاح والتغير في تركيا .. رؤية اقتصادية** " مجلة دراسات إقليمية ، العدد ١٤ ، سنة ٢٠٢٠ ، جامعة الموصل ، العراق ، ص ١٨١ .

الرأسمالية ، الي جانب نظام سعر الصرف الثابت نسبياً ، وقد اعتمدت استراتيجية الاحلال محل الواردات بشكل متزايد علي المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة ، والتي أدت الي تدهور معدلات التبادل التجاري لتركيا ، وخاصة في عقد السبعينات في أعقاب الفورة الاولي في أسعار البترول عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٤ ، وقد تسبب هذا التدهور في زيادة العبء علي ميزان المدفوعات التركي ، وكان أن لجأت تركيا الي طريق الاقتراض قصير الاجل منذ عام ١٩٧٧ ، وادت الصدمة البترولية الثانية عام ١٩٧٩ الي زيادة الضغوط علي ميزان المدفوعات ، حيث ان كمية الواردات التي تم التعاقد عليها لم يكن من الممكن توفيرها في الوقت المناسب ، تزامن مع ذلك ظهور مشكلات في سوق العمل أدت الي تراجع العرض ، وعلي جانب الطلب استمرت السياسة المالية التوسعية والتي أدت الي تسارع الاختلالات بين الطلب والعرض الكلي وبالتالي ازدياد معدلات التضخم[٢] .

وقد شهد الاقتصاد التركي العديد من الأزمات خلال ستينات وسبعينات القرن العشرين ، وذلك بسبب الركود الاقتصادي ، والذي تمثل في النقص في انتاج السلع الاساسية وأزمات الطاقة بالإضافة الي التقلبات في سياستها الاقتصادية بفعل تغير الحكومات المتوالي فيها ، وسعيها الي تلبية متطلبات صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها خفض قيمة عملتها بنسبة ٤٠٪ ، كما انخفضت مستويات الاستثمارات الصناعية بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ونقص العملات الأجنبية ، وظهر عدم كفاية الاستثمارات المحلية وتراجعت قدرتها علي مواجهة معدلات التضخم المرتفعة ، وكذلك انخفاض الاستثمارات الأجنبية – المنخفضة بطبيعتها – حيث شهدت انخفاضا من ١٥٤ مليون دولار عام ١٩٧٥ الي ٤٧ مليون دولار عام ١٩٧٨ ثم الي ١٥,٥ مليون دولار عام ١٩٧٩[٣] .

ويمكن القول انه منذ بداية السبعينات شهد الاقتصاد العالمي مرحلة انتقالية ، حيث تعرض نظام النقد الدولي الي تغير كبير عام ١٩٧١ بفض ارتباط الدولار الامريكي بالذهب ، وبرزت بالتالي مشاكل التضخم وتغيرات أسعار الصرف ، وقد تزامنت تلك الاوضاع مع ارتفاع أسعار النفط وأثرت بشدة في اتجاهات التجارة والانتاج في العالم ، وقد انخفض معدل

---

[٢] رواء زكي يونس " **التضخم في الاقتصاد التركي للفترة ١٩٧٧ – ١٩٨٧** " مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ١٩٩٥ ، العراق ، ص : ٢٦ .

[٣] عمر هشام الفخري " **أثر العولمة في أداء الاقتصاد التركي خلال المدة ١٩٨٥ – ٢٠١٥** " المؤتمر العلمي الاكاديمي الدولي التاسع تحت عنوان " **الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية والانسانية والطبيعية** " من ١٧ – ١٨ يوليو ٢٠١٨ ، استنبول ، تركيا ، ص : ٣٧٠ .

نمو الانتاج في الدول الصـــناعية المتقدمة من ٥,١٪ خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٣ الي ٢,٥٪ خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٨٠ .

وقد اتجهت مساهمة القطاعات السلعية في تركيا الي الانخفاض ، وذلك من ٦٤,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٦٨ الي ٥٩,٣٪ من الناتج عام ١٩٧٧ ، وخلال الفترة ١٩٦٨ – ١٩٧٧ جاء القطاع الزراعي في المرتبة الأولي في بداية الفترة (٣٢٪ من الناتج) لتنخفض مســـاهمته الي ٢٤٪ من الناتج في نهاية الفترة ، لينتقل بذلك الي المرتبة الثانية ، في حين جاء قطاع الصـناعات التحويلية في المرتبة الثانية في بداية الفترة (بنسـبة ٢١,٦٪) وقد ارتفعت نســـبة مســـاهمته الي ٢٤,٧٪ في نهاية الفترة ليحتل بذلك المرتبة الأولي[٤] .

وكما سـبق القول فقد عرفت تركيا نظام الخطط الخمسـية منذ عام ١٩٦٣ ومازال معمولا بها حتي اليوم ، ولم تكن مهمة التخطيط الاقتصـادي تلك سـهلة ، نظراً لصـعوبة المرحلة التي كان يمر بها الاقتصـاد التركي أنذاك ، بالإضـافة الي بداية الممارسـة وقلة الخبرة في مجال التخطيط الاقتصـادي ، وقد تأسـست هيئة تخطيط التنمية في تركيا (DPT) عام ١٩٦٠، وكانت تابعة لمجلس الوزراء (في عام ٢٠١١ تحولت الي وزارة التنمية) وهي التي تشـرف علي الخطط الخمسـية واعداد التقارير السـنوية والمتنوعة عن التنمية الاقتصـادية في تركيا ، وقد نفّذت في تركيا عشر خطط خمسية خلال الفترة ١٩٦٣ – ٢٠١٨ ، وبالنسبة للفترة محل الدراسة في هذا المبحث فقد نظمت تركيا خلالها ثلاث خطط اقتصادية .

هدفت خطة التنمية الاقتصـادية الأولي (١٩٦٣ – ١٩٦٨) الي زيادة معدل النمو بنسـبة ٧٪ ، وتحفيز القطاع الخاص والاســـتمارات الخاصـــة ، وتأهيل العدد الكافي من العلماء والتقنيين المتخصـصـين ، وزيادة الادخار وتقليل الاسـتهلاك الكمالي والترفي ، وزيادة نسـبة القطاع الصناعي من ١٦,٨٪ الي ٢١,٤٪ ، وتخفيض مساهمة القطاع الزراعي من ٤٣,٨٪ الي ٣٨,٣٪ خلال سنوات الخطة[٥] .

في حين هدفت خطة التنمية الثانية (١٩٦٨ – ١٩٧٢) الي رفع نصـــيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من ٢٥٨٠ ليرة الي ٣٢٠٠ ليرة[٦] ، وزيادة الاهتمام بالتخطيط الحضـري ،

---

٤) فواز جار الله الدليمي ، السيد وائل سامي الحافظ " **اتجاهات النمو في الاقتصاد التركي للفترة ١٩٦٨ – ١٩٨٨** " مجلة دراسات اقليمية ، السنة ٢ ، العدد ٤ ، يناير ٢٠٠٥ ، العراق ، ص : ٤٦ .

5) The Republic of Turkey, Ministry of Development (DPT), development plan 1963, Ankara .

6) The Republic of Turkey, Ministry of Development (DPT), development plan 1968, Ankara .

وتحديث القطاعات الاقتصادية ، وزيادة معدلات الادخار والاستثمار لضمان رفاهية الاجيال القادمة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص.

بينما ركزت خطة التنمية الثالثة (١٩٧٢ – ١٩٧٧) علي التنمية التكنولوجية وزيادة معدل السلع الوسيطة والهندسة الصناعية للانتقال الي القطاعات الحديثة في الصناعة ، وتقليل الاعتماد علي المصادر الخارجية ، وتحقيق معدل نمو ٨٪ خلال سنوات الخطة[٧] .

ويجب القول ان كثير من أهداف خطط التنمية الاقتصادية التركية لم تتحقق بالكامل ، بسبب التغييرات السياسية المتتابعة ، وما استتبعها من تغيير الادارات الاقتصادية ، بالإضافة الي بعض الظروف الخارجية المناوئة (كارتفاع اسعار البترول بشدة طوال عقد السبعينات وهو ما يعتمد عليه الاقتصاد التركي بقوة) بالإضافة الي تفشي الفساد بصورة كبيرة في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية التركية .

المبحث الثاني

الاصلاح الاقتصادي الأول في تركيا (الثمانينات)

كان مازال طابع الاقتصاد التركي حتي نهاية السبعينات يتسم بالمركزية الشديدة وسيطرة القطاع العام بصورة قوية علي معظم المؤسسات الانتاجية ، وعلي الرغم من ان معدل النمو الاقتصادي في تركيا بلغ ٧,٦٪ خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٧٦ كما ارتفعت الاستثمارات الثابتة بنسبة ١٦,٢٪ ، الا انه خلال عام ١٩٧٨ حدث تراجع في الاقتصاد التركي ، ووصل انخفاض معدل النمو الاقتصادي عام ١٩٧٩ الي معدل سالب ليصل الي -٤٪ ، ومعدل نمو بلغ ١,١٪ عام ١٩٨٠ ، وتزايد معدل التضخم من ٥٨,٧٪ عام ١٩٧٩ الي ١١٠,٢٪ عام ١٩٨٠ ، ووصلت المديونية الخارجية لتركيا عام ١٩٨٠ الي ١٩,١مليار دولار[٨] ، وانتقل الحساب الجاري من فائض قدره ٠,٧ مليار دولار الي عجز بلغ ٣,٤ مليار دولار عام ١٩٧٩ ، وكان السبب الأبرز في ذلك هو الزيادة الكبيرة في الواردات النفطية بعد صدمة البترول الثانية عقب الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ ، وقد اقترن

---

7) The Republic of Turkey, Ministry of Development (DPT), development plan 1972, Ankara .

٨) أمنية زكي شبانة " **أهم التغيرات الهيكلية في اقتصاديات بعض الدول النامية في ظل تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي** " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ١٩٩٦ ، ص : ٣٩٠ .

ذلك بركود في الصـــادرات وفي تحويلات العاملين الأتراك في الخارج ، وتم تمويل العجز بصورة أساسية بالاقتراض قصير الأجل[٩] .

وفي يناير ١٩٨٠ وصف رئيس الوزراء التركي[١٠] الاوضاع الاقتصادية لبلاده كالآتي " إذا كنا لا نجرؤ علي التعامل مع التدابير الاقتصـادية بشـجاعة فإن التضـخم الذي يزداد بنحو ٨٪ شهرياً سوف يصل الي ١٠٠٪ في نهاية العام ، السلع النادرة اليوم سوف تختفي تماما خلال شـــهرين ، وســـوف تختفي تماما المواد الأولية من وقود الديزل الي البترول ، واذا لم تتخذ التدابير الواجبة فإن الدعم المقدم الي المواد الأسـاسـية سـيحمل الموازنة العامة للدولة ٣٠٠ مليار ليرة تركية ، لقد توقفت المصـــانع ، وتوقفت الصـــادرات ، وتوقفت العائدات من العملات الأجنبية وتوقف الشحن المحلي ، ان هذه الحالة لا يمكن أن تستمر " .

---

٩) كان للأسباب السياسية دورها المهم في الأزمة الاقتصادية التركية التي استمرت أغلب سنوات السبعينات ووصلت الي حافة الهاوية عام ١٩٧٩ ، ففي ذلك الوقت أصبح العنف السياسي مشكلة حقيقية في تركيا ، فمنظمات الشباب اليسارية دخلت في صدام مع منظمة الذئاب الرمادية اليمينية المتطرفة وتيارات الاسلام السياسي للسيطرة علي الشوارع وعلي الجامعات ، وتبارت تلك المنظمات في رعاية ما سمي ب " عصابات الأحداث " من خريجي المدارس الثانوية ، وهؤلاء لم يكن لديهم أمل كبير في الالتحاق بالجامعات التي لم يكن يدخلها سوي ٢٠٪ من نحو ٢٠٠ ألف طالب يتخرجون من المدارس الثانوية التركية كل عام ، وفي حين ساندت الحكومات اليمينية في الفترة من ١٩٧٤ – ١٩٧٧ حزب الحركة القومية المتطرف ومنظمة الذئاب الرمادية في الصراع ضد اليسار فقد ساندت حكومة بولنت أجاويد بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٧٩ التيارات والمنظمات اليسارية ، وتصاعد ضحايا العنف السياسي في تركيا من ٢٣٠ شخصا عام ١٩٧٧ الي ١٢٠٠ عام ١٩٧٨ ليصل الي ١٥٠٠ عام ١٩٧٩ ، ومن الجدير بالتنويه أن تركيا شهدت ١٢ حكومة أقلية وائتلافية خلال الفترة من ١٩٧١ – ١٩٧٩ ، أي بمعدل حكومة كل تسعة شهور ، لمزيد من التفاصيل انظر : رضا هلال " **السيف والهلال .. تركيا من أتاتورك الي أربكان** " دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص : ١٣٩ – ١٤١ .

١٠) هو سليمان ديمريل وذلك في حديث لصحيفة حريبت (Hurriyet) التركية بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٨٠

وفي ذلك الوقت وصـــل التدهور بالاقتصـــاد التركي الي درجة أنه في الأيام الأولي من عام ١٩٨٠ كانت موجودات الخزينة من النقد ٣٥٠ مليون ليرة موجودة في البنك المركزي التركي ، و ٢٣٦ مليون ليرة فقط في بنك الزراعة[١١] .

ولحل مشاكل الاقتصـاد التركي أسند رئيس الوزراء سليمان ديمريل الي تورجوت أوزال مهمة وضع برنامج لإصلاح الاقتصاد التركي وفق أسس أكير رأسمالية ، فقد كان هدف السياسة الاقتصـــادية الجديدة الاقلال من تدخل الدولة في النشـــاط الاقتصـــادي والتركيز علي قوي السوق ، وتحرير أسعار الصرف والفائدة وضبط المالية العامة ، وقد شكلت الخصخصة جانبا مهما في ذلك البرنامج .

وفي أواخر ١٩٧٩ تم إعداد حزمة من السياسات والاجراءات الاقتصـادية الجديدة بالتعاون مع صـندوق النقد الدولي وأصـبحت جاهزة للتطبيق بداية عام ١٩٨٠ ، ولكن الاضـطرابات السياسية الشديدة علي الساحة السياسية التركية عملت علي تأجيل تنفيذ البرنامج الاقتصادي الجديد حتي النصف الثاني من ١٩٨٠ .

ومن المهم القول ان برنامج الاصـلاح الاقتصـادي الأول في تركيا بدأ عام ١٩٨٠ واسـتمر أغلب سنوات عقد الثمانينات ، وتمثلت أهم أسس الاصلاح الاقتصادي الاول في تركيا في الآتي :

١ – السياسة النقدية

تمثلت أهم الاجراءات الجديدة في مجال السـياسـات النقدية في تحرير سـعر صـرف الليرة التركية ، والتحول من نظام سعر الصـرف الثابت الي سعر الصـرف المرن ، وتم تخفيض قيمة الليرة التركية بنسبة ٣٣٪ عام ١٩٨٠ ، وعمل البنك المركزي التركي علي تكييف سعر صـرف الليرة عدة مرات حتي يمكن تعويض الاختلافات بين معدل التضـخم المحلي ومعدله في الدول الصـناعية التي تشـترك معها تركيا بالتجارة ، وقد ترتب علي ذلك انخفاض القيمة الحقيقية لليرة ٤٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٥[١٢] ، ولعل اهم أسباب

---

[١١] فراس صالح الجبوري ، مظهر نصار السعدون " **برنامج الاصلاح الاقتصادي وأثره علي الأوضاع الاقتصادية في تركيا ١٩٨٠ – ١٩٨٣** " مجلة الدراسات التاريخية والثقافية ، المجلد ١٠ ، عدد ٣٧ ، العراق ، ديسمبر ٢٠١٨ ، ص : ٧٢ .

[١٢] بوخرص عبد الحفيظ ، زواق الحواس " **دراسة تحليلية لتجربة الاصلاح الاقتصادي في تركيا** " مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، العدد ٥ ، جامعة محمد بوضياف ، الجزائر ، يونيو ٢٠١٨ ، ص : ٦٩ .

تبني نظام سعر الصرف المرن هو توجه تركيا نحو الخارج في سياستها التصديرية ، وسمح للمصدرين بالاحتفاظ بقدر من عائد التصدير كودائع بالنقد الأجنبي لدي البنوك التجارية .
كما تم تحرير جزء من أسعار الفائدة ، والتي تخص سعر الفائدة علي الودائع لأجل وسعر فائدة القروض ، وقد أدي ذلك الي زيادات حادة في أسعار الفائدة ، وكان نتيجة ذلك – الي جانب الضائقة المالية في القطاعات الحقيقية – ان انهارت ستة بنوك تركية خلال عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ وعلي إثر ذلك قام البنك المركزي التركي بإعادة تنظيم أسعار الفائدة علي الودائع ، واستمر ذلك حتي عام ١٩٨٨ حيث تم تحرير سعر الفائدة علي الودائع مرة أخري[١٣] .

٢ – السياسة المالية

هدفت السياسة الاقتصادية الجديدة في شقها المالي الي خفض عجز الموازنة العامة ، وذلك بخفض النفقات العامة بنسبة ١٪ في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي ، وجاء بند الاجور والمرتبات في مقدمة البنود التي جري عليها التخفيض ، حيث تم تجميد التوظيف الحكومي ، واعتمدت الحكومة التركية سياسة تحديد الأجور مركزيا تبعاً لمستويات التضخم السنوية ، كما جري تخفيض التحويلات الحكومية الي المنشآت الاقتصادية العامة[١٤] ، كما قامت الحكومة بإنشاء هيئة سوق رأس المال عام ١٩٨١ لتعمل علي توسيع نطاق استخدام الأدوات المالية وتنشيط البورصة .

٣ – الخصخصة

كان من أهم أسس الاصلاح الاقتصادي في تركيا في الثمانينات التحول تدريجيا من نمط اقتصاد قائم علي سيادة القطاع العام الي اقتصاد يعطي الدور الاكبر للقطاع والمشروع الخاص ، حيث صدر عام ١٩٨٤ القانون رقم ٢٣٣ لإصلاح المنشآت العامة وادارتها علي اسس أكثر ربحية ، ثم الترخيص بإمكانية بيعها الي القطاع الخاص ، وتعددت القوانين التي تنظم عمليات بيع مشروعات الدولة الاقتصادية اعوام ١٩٨٦ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٤ ، حيث تم اسناد مسئولية تنفيذ البرنامج لمجلس الوزراء ، والذي قام بدوره بالبدء ببيع المشروعات التي

---

[١٣] ملال أم الخير " **تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ، دراسة مقارنة بين الجزائر وتركيا** " رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ٣ ، سنة ٢٠١٩ ، ص : ٢٣٩ .

[١٤] جورج كويتس " **الاصلاح الهيكلي .. التثبيت الاقتصادي والنمو في تركيا** " صندوق النقد الدولي ، ورقة رقم ٥٢ ، مايو ١٩٨٧ ، ص : ٢٨ .

كانت تحت الانشاء ، وقد قامت سوق المال باستيعاب أسهم حوالي ١٤٠ شركة، كما تم بيع بعض الشـركات العامة الأخرى بوسـيلة البيع المباشـر أو التأجير[١٥] . وقد قامت الدولة بالانسحاب تدريجيا من قطاعات وصناعات متعددة مثل الغابات والاسمنت والعلف والسياحة والنقل البحري وتربية الحيوانات والبترول[١٦] ، وقد تواصلت عمليات الخصخصة بزخم أكبر خلال سنوات التسعينات .

٤ – تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

قدمت الحكومة التركية ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي في بداية الثمانينات حزمة من الحوافز والضمانات والتيسيرات لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الي البلاد ، وعدلت كثير من القوانين التي تعوق تدفقه ، وقامت بإنشاء ادارة الاستثمار الأجنبي تحت رعاية هيئة التخطيط الحكومي ، وقد عملت علي جذب الاستثمارات الأجنبية واعطاء الموافقات السريعة علي المشـروعات التي يصـل رأس المال الأجنبي فيها الي ٥٠ مليون دولار ، في حين يتطلب الأمر موافقة مجلس الوزراء علي طلبات الاستثمار التي يزيد رأس المال الاجنبي فيها عن ٥٠ مليون دولار ، وقدمت تسهيلات لتحويل أرباح هذه المشروعات الي الخارج ، وقد تم حصر تعامل المستثمرين الأجانب مع هذه الهيئة فقط .

وفي عام ١٩٨٦ ألغيت قيود الملكية أمام الاستثمارات الأجنبية ، ومنح المستثمر الأجنبي نفس الحوافز المالية المقدمة للمستثمر المحلي[١٧] ، ولم تؤد كل هذا الامتيازات الممنوحة للاستثمار الاجنبي إلا الي زيادة طفيفة في تدفق الاستثمارات الاجنبية الي تركيا خلال عقد الثمانيات من القرن العشرين .

---

[١٥] أحمد خليل الضبع " **الاقتصاد التركي .. مسيرة محفوفة بالمخاطر** " دراسة ضمن ملف كامل عن تركيا ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، عدد ١٣١ ، ١٩٩٨ص : ٢٠٤ .

[١٦] عبد المطلب عبد الحميد " **نماذج تنموية معاصرة** " الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص : ١٩٧ .

[١٧] انظر في ذلك : محمد غسان زلال " **دور الاستثمار الأجنبي في تطور الاقتصاد التركي بعد عام ٢٠٠٢** " رسالة ماجستير ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية (قسم العلاقات الاقتصادية الدولية) العراق ، ٢٠١٤ ، ص : ٦٠ ، وانظر أيضا : رباح جميل سعد الدين ، برازان منشد صالح " **الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره في القيمة المضافة للقطاع الصناعي في تركيا للمدة ١٩٨٠ – ٢٠١٠** " مجلة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد ٥ ، عدد ٢ ، ٢٠١٥ ، ص : ٢١٢ .

٥ – تحرير الأسعار المحلية

كان من أول القرارات ضمن حزمة الاصلاح الاقتصادي التركي عام ١٩٨٠ تحرير الأسعار المحلية ، فتم تحرير أسعار القطاع الخاص بالكامل بينما ألزمت الحكومة المنشآت العامة بتحديد أسعارها طبقا لتغيرات التكلفة وذلك فيما عدا سلع محددة ظلت أسعارها مدعومة ، حيث استمرت الحكومة في دعم بعض السلع الاستراتيجية مثل الخبز والفحم والسكر والأسمدة ، وتم رفع أسعار الطاقة لتصل الي السعر العالمي[١٨] ، كما ألغت الحكومة سياسة التسعير الزراعي ، وعملت الحكومة التركية علي مسايرة الأجور لتحرير الأسعار ، وطبقت سياسة تحتوي علي زيادات سنوية للأجور طبقا لتطورات الأسعار

نتيجة برنامج الاصلاح الاقتصادي الأول : لم يؤد برنامج الاصلاح الاقتصادي التركي الذي طبق في الثمانينات الي نجاح كبير ، وظلت أغلب مؤشرات الاقتصاد التركي متواضعة ، فعلي الرغم من التحسن النسبي في الصادرات بالإضافة الي سياسة التقشف الحكومة لم يؤد ذلك الي توقف العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة ، وقد رفض صندوق النقد الدولي تقديم قرضا احتياطيا لتركيا بقيمة ٢٣٠ مليون دولار عام ١٩٨٥ بسبب العجز المتنامي في الموازنة واستمرار الارتفاع الحاد في معدلات التضخم ، وكان نتيجة تخفيض قيمة الليرة التركية ان ارتفعت الاسعار بنسب تصل الي ٤٠٠٪ في بعض الاحيان وخاصة في سلع المصانع العامة والتي فقدت الدولة السيطرة عليها[١٩] .

وقد اسفرت حزمة الاصلاحات التي طبقت في الثمانينات الي ارتفاع معدلات النمو للاقتصاد التركي ، الا ان متوسط معدل النمو في تلك الفترة كان أقل من متوسط معدل النمو في السبعينات وأكثر تقلبا[٢٠] ، وأدت سياسة تحرير الاسعار الي انخفاض ملحوظ في القيمة الحقيقية للأجور والمرتبات ، كما انخفضت العمالة في أكبر ٢٥٠٠ مؤسسة صناعية بنسبة ٣٠٪ بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٤ طبقا للأرقام الرسمية ، وارتفعت الديون الخارجية (كنسبة

---

[١٨]) أميرة حسب الله محمد " **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية .. دراسة مقارنة بين تركيا ، كوريا الجنوبية ، مصر** " الدار الجامعية ، ٢٠٠٥ ، ص : ٧٨ .

[١٩]) رواء زكي يونس " **الاقتصاد التركي .. والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية** " دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٠ ، ص : ٦٦ .

[٢٠]) عمر هشام الفخري ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٣٦٤ .

من الناتج المحلي الاجمالي) من ١٥٪ عام ١٩٨٠ الي ٥٩٪ عام ١٩٨٧[٢١] ، وزادت الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتجهة الي تركيا زيادات محدودة علي الرغم من التيسيرات والامتيازات التي قدمت لها ، فبينما كان رقم الاستثمار الاجنبي المباشر عام ١٩٨٠ (بداية الاصلاح الاقتصادي) ٢٢٨ مليون دولار لم يصل الي رقم بليون دولار مع قرب نهاية العقد (٨٢٤ مليون دولار عام ١٩٨٨) وان كان قد تجاوز رقم البليون دولار في التسعينات ، ولكنه ظل أقل من أرقام تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة لكثير من الدول النامية .

المبحث الثالث

الاصلاح الاقتصادي الثاني في تركيا (التسعينات)

دخل الاقتصاد التركي عقد التسعينات وهو مازال يعاني من جملة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، عبر عنها ارتفاع معدلات التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة والعجز المتزايد في الميزان التجاري وتصاعد ارتفاع الدين الخارجي ومدفوعاته ، وهو ما قاد الي الاصلاح الاقتصادي الثاني في تركيا عامي ١٩٩٤ – ١٩٩٥ .

فبالنسبة للتضخم ، ارتفع معدله من ٦٠٪ عام ١٩٩٠ الي ٦٦٪ في العام الذي يليه ثم الي ٧٠٪ عام ١٩٩٢ ليصل الي ١٠٦٪ عام ١٩٩٤[٢٢] ، وكذلك ارتفع اجمالي الديون الخارجية من ٢٨ مليار دولار عام ١٩٩٠ الي ٤١ مليار دولار عام ١٩٩٢ ليصل الي ٥٦ مليار دولار عام ١٩٩٤، وبينما بلغ الناتج المحلي الاجمالي ١٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ ارتفع الي ١٥١ مليار دولار في العام التالي لينخفض الي ١٣٠ مليار دولار عام ١٩٩٤[٢٣] .

وشهدت ازمة ١٩٩٤ انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع الطلب علي العملات الأجنبية ، وبالتالي انخفضت قيمة الليرة التركية مقابل العملات الاجنبية ، وارتفع سعر الصرف بمعدل ٢٣٠٪ خلال ثلاثة شهور[٢٤] .

---

[٢١]) أحمد خليل الضبع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : ٢٠٤ – ٢٠٥ .

[٢٢]) انظر جدول مؤشرات الاقتصاد التركي خلال اعوام ١٩٩٠ – ٢٠٠١ من خلال الرابط التالي :data.albankaldawli.org./indicators/DT.DOD/DET.CD.page=**2**

[23] (data.albankaldawli.org./indicators/DT.DOD/DET.CD.page=**2**

[24] (Sakar, B,"**International Financial Crises and the Political Economy of Financial Reforms in turkey: 1994 - 2009**", World Academy of Science, Engineering and Technology,2009, Vol:60.p:122.

ورافقت ازمة النصف الاول من التسعينات في تركيا أزمة مصرفية ظهر فيها تزاحم علي الاقتراض المفرط ، بسبب العجز المالي المحلي ، كما أدت الزيادات في الاجور والمرتبات والمعاشات بمعدل مرتفع خلال الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٣ الي زيادة معدلات الاستهلاك بصورة كبيرة ، وتقوضت التحسينات المحدودة في السياسات والاداء الاقتصادي التي تحققت في عقد الثمانينات ، ومع زيادة العجز في الموازنة وتدهور المركز الخارجي وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي وصلت الامور الي حدود الازمة الكاملة في يناير ، ١٩٩٤وهو ما أدي الي دخول تركيا في واحدة من أسوأ فترات الركود الاقتصادي في تاريخها حتي ذلك الوقت .

اصلاحات عام ١٩٩٤ :

قامت تركيا بتطبيق برنامجها الثاني للإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٤ ، وذلك في إطار برنامج للتثبيت والتكيف الهيكلي ، تعد الخصخصة والحد من التدخل الحكومي وجذب الاستثمارات الأجنبية أحد عناصره الأساسية .

وهدفت تلك الاجراءات الي التخفيض من حدة ارتفاع معدلات التضخم ، والعمل علي استقرار العملة التركية ، والتقليل من عجز القطاع العام التركي والقضاء علي عجز ميزان المدفوعات ورفع الصادرات .

وشهد برنامج الخصخصة التركية دفعة قوية الي الامام ، حيث بلغت حصيلة بيع وحدات القطاع العام سنة ١٩٩٥ نحو ٢,٧ مليار دولار ، وهو ما يزيد علي حصيلة البيع في الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥ خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي الأول[٢٥] .

وضمن اطار هذا البرنامج قامت الحكومة التركية بتخفيض قيمة الليرة بنسبة ٣٩٪ ، والغاء ضريبة الدخل المتأتي من الاسهم وسندات الخزانة والريبو (اتفاقيات اعادة الشراء) وقدرها ٥٪ ، وقدمت ضمانات غير مقيدة للودائع ، كما رفعت من أسعار منتجات وخدمات المؤسسات الاقتصادية الحكومية (وخاصة الشاي والسكر والمحروقات والخطوط الجوية التركية) .

ولوقف العجز المتزايد في موازنة الدولة تم خفض الاستثمار وتجميد النفقات العامة من غير الأجور ، وتجميد التوظف الحكومي وزيادة التدقيق الضريبي وفرض بعض الضرائب الاضافية .

كما قدمت الحكومة حوافز وضمانات اضافية للاستثمار الاجنبي المباشر ، ويمثل القانون رقم ٦٢٢٤ الصادر عام ١٩٩٥ الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي في تركيا ،

---

[٢٥] أحمد خليل الضبع ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٠٤ .

والذي منح قدرا كبيرا من التيسيرات لرؤوس الاموال الاجنبية ، منها منح المستثمر الأجنبي الحقوق والواجبات نفسها السارية على المستثمر المحلي ، مع تأمين نقل الأرباح وإعادة رأس المال المستثمر في حالة التصفية أو البيع ، وعدم وضع نسب محددة أو قيود علي مشاركة رأس المال الاجنبي مع رأس المال التركي المحلي ، واطلاق الحرية الكاملة للمستثمر الاجنبي في تشغيل والاستعانة بالعمالة الاجنبية في الداخل التركي ، والسماح له بالاستثمار والعمل في كافة القطاعات والمناطق التركية[٢٦] .

نتائج اصلاح ١٩٩٤ :

كسابقه لم يؤد الاصلاح الاقتصادي عامي ١٩٩٤ – ١٩٩٥ إلا الي نتائج محدودة ، واستمرت أغلب مؤشرات الاقتصاد التركي علي حالها من التراجع ، فقد بلغ متوسط المعدل السنوي للتضخم في تركيا ٨٥٪ خلال الفترة ١٩٩٤ – ١٩٩٩ في حين كان متوسط معدل التضخم خلال العقد كله (عقد التسعينات) نحو ٧٤٪[٢٧] .

وزاد رقم الديون الخارجية من ٥٦ مليار دولار عام ١٩٩٤ الي ٨٤ مليار دولار عام ١٩٩٧ ثم الي ١١٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ، كما لم تؤد الاصلاحات التي تمت في بيئة ومناخ الاستثمار في تركيا الي تدفق الاستثمارات الاجنبية الي البلاد ، فبلغ رقم الاستثمار الاجنبي المتدفق الي تركيا عام ١٩٩٦ نحو ٧٢٢ مليون دولار و ٨٠٥ مليون دولار عام ١٩٩٧ في حين هبط الي ٧٨٣ مليون دولار عام ١٩٩٩[٢٨]

ولم يزد متوسط دخل الفرد في تركيا عام ١٩٩٧ عن ثلاثة ألاف دولار وظل اقتصاد البلاد في الجنوب – وخاصة في جنوب شرق تركيا – شبه اقطاعي ، وبرغم ان الصادرات وصلت الي ٢٦ مليار دولار عام ١٩٩٧ الا ان الواردات بلغت في نفس السنة ٤٦ مليار دولار[٢٩] ، فبلغت

---

[٢٦] فيروز مزياني " **النموذج التنموي التركي .. بين المفهوم الشامل للتنمية والمفهوم التنموي للعدالة الاجتماعية** " المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد الثامن ، يناير ٢٠١٦ ، ص : ٢٨٨ .

[٢٧] إبراهيم أوزتورك " **التحولات الاقتصادية التركية بين عامي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨** " ورد ذلك في: محمد عبد العاطي (محرر) " **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** " مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة – قطر) والدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص : ٥١ .

[٢٨] UNCTAD, Foreign Investment Report , different years .

[٢٩] رضا هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٣٢ .

الصـــادرات كنســـبة من الناتج المحلي الاجمالي ٢٤,٥٪ عام ١٩٩٧ في حين بلغت الواردات ٣٠,٣٪ في نفس السنة[٣٠] .

كما تعثر برنامج الخصخصة التركي في النصف الثاني من التسعينات ، فلم يزد قيمة ما تم بيعه من وحدات القطاع العام خلال الفترة من ١٩٨٥ الي ١٩٩٧ عن ٣,٤ مليار دولار[٣١] ، وفي حين ازداد عدد المصـــارف العاملة في تركيا من ٦٧ مصـــرف عام ١٩٩٤ الي ٨١ مصـــرف عام ١٩٩٩ كانت هناك دلائل قوية علي تحول الاقتصـــاد التركي الي احد المركز الرئيسة لعمليات غسيل الأموال ، وحسب تقدير المدير العام لمصلحة السجلات والاحصاءات العدلية عام ١٩٩٨ فإن الأموال غير المشروعة التي تتدفق عبر تركيا سنويا تصل الي ٥٠ مليار دولار ، وأن عائد تركيا من تلك العمليات يصـل الي ١٥ مليار دولار سـنويا ، وهو ما يفسر حمي التنافس علي تملك البنوك في تركيا في تلك الفترة[٣٢] .

ومن الانصـاف ان يقال ان الاقتصـاد التركي تعرض الي ازمات خارجية لم يكن له يد فيها في اواخر التسعينات ، ومن أبرز تلك الأزمات أزمة دول جنوب شرق أسيا عام ١٩٩٧ ، ثم الازمة التي ضـربت الاقتصـاد الروسـي في العام التالي (١٩٩٨) ، وقد كان للأزمة الروسـية تأثيراً قوياً علي الاقتصـــاد التركي نظرا لحجم التجارة الكبير بين البلدين، وكانت الأثر الاكبر هو التأثير الذي خلفه الزلزال المدمر الذي ضـرب تركيا في أغسـطس ١٩٩٩ ، وقد أحدث الزلزال ضـررا كبيرا بالاقتصـاد التركي ، يدل عليه ان الزلزال حدث في أهم مناطق تركيا الاقتصـادية (تحتوي علي نحو ٣٠٪ من مجموع المعامل والمنشـآت الصـناعية في تركيا) وأدي الزلزال الي تراجع كبير في قطاع السياحة التركي وكذلك في الانتاج والتصدير .

الفصل الثاني

الاقتصاد التركي بعد ٢٠٠٣

يتناول هذا الفصـل التطورات الكبيرة التي مر بها الاقتصـاد التركي بعد عام ٢٠٠٢ ، والتي أدت الي ما أصبح يعرف بالنموذج التركي ، وينقسم هذا الفصل الي ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : الازمة الاقتصادية عامي ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ .

المبحث الثاني : الدور التركي في الاستراتيجيات الجديدة للمنطقة .

---

[٣٠] World bank,2019, world development indicators: www.worldbank.org

[٣١] رضا هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٣٢ .

[٣٢] صحيفة حرييت التركية (Hurriyet) عدد بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨ ، ورد ذلك في : رضا هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٣٣ .

المبحث الثالث : تطورات الاقتصاد التركي بعد ٢٠٠٢ .

المبحث الأول

الازمة الاقتصادية عامي ٢٠٠١ – ٢٠٠٢

قدمت الحكومة التركية في ديسمبر ١٩٩٩ برنامج الثلاث سنوات (٢٠٠٠ – ٢٠٠٢) لإعادة هيكلة الاقتصاد الكلي ، يتضمن تخفيض نسبة التضخم الي الحد الأدنى واستقرار سعر الصرف ، كما اشتمل البرنامج علي اصلاحات مالية وهيكلية وسياسات ضريبة جديدة بالإضافة الي اصلاحات زراعية وتقاعدية ودرجة أعلي من الشفافية في الشأن الاقتصادي ، وذلك ضمن برنامج تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي ، وقد حقق البرنامج نتائج جيدة نسبيا في البداية ، فانخفض معدل التضخم نسبياً ، وتم ملاحظة تحسن في القطاع المالي عام ٢٠٠٠ .

لكن بدأت الأزمة المالية التركية في نوفمبر سنة ٢٠٠٠ مع تراجع الثقة في النظام المصرفي ، وذلك بعد التحقيقات الموسعة في الجرائم المالية المرتكبة في عشرة بنوك عامة ، بسبب عجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية وارتفاع مديونياتها ، ولم يشفع لرئيس الوزراء التركي في ذلك الوقت (بولنت أجاويد) تحقيقه لبعض النجاحات الاقتصادية ، والتقدم في برنامج الاصلاح الاقتصادي (تخفيض التضخم – الأخذ ببعض أليات السوق – تقليل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية) حيث اتهمه رئيس الجمهورية (احمد نجت سيزر) علنا في اجتماع مجلس الأمن التركي بأنه المسئول عن عرقلة التحقيقات في قضايا فساد قطاع الطاقة والقطاع المصرفي ، كما رفض رئيس الوزراء اقالة نائبه (حسام الدين أوزكان) الذي رأي فيه رئيس الجمهورية أنه المسئول عن الديون الكبيرة علي البنوك العامة .

وتحولت الازمة الاقتصادية الي أزمة سياسية كبيرة[٣٣] ، أدت الي تداعيات سلبية متواصلة علي الاقتصاد التركي ، بدأت في انهيارات سوق المال التي تتصف في تركيا بحساسية مفرطة تجاه التقلبات السياسية ، والتغيرات المتواصلة في الحكومات ، تزامن ذلك مع ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل ٧٦٪ ، وارتفاع سعر صرف الليرة التركية أمام الدولار نظرا لإقبال المواطنين الأتراك علي شراءه تأمينا لأنفسهم وثرواتهم ، مما دعا البنك المركزي

---

[٣٣] من زاوية سياسية وطبقا لما أذاعته وكالات الانباء الدولية والصحف أنداك ففي الاجتماع الشهري لمجلس الامن القومي التركي في فبراير ٢٠٠١ وجه رئيس الجمهورية انتقادات حادة لرئيس الوزراء وللطريقة التي يدير بها الشئون العامة ، واتهمه بالتستر علي الفساد ، واحتدم النقاش بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فاضطر رئيس الوزراء الي الخروج من الاجتماع وصرح للصحافة بأن" رئيس الجمهورية تجاوز معه حدود الأدب في الحديث والسلوك وانه لن يتحدث معه حتي يتلقى اعتذارا منه " .

التركي الي ضخ خمسة مليارات دولار خلال اربع ساعات فقط ، بينما خرج من البلاد ودائع مالية بقيمة خمسة مليارات دولار في ذات اليوم .

ومع استمرار الازمة السياسية استمرت مؤشرات الاقتصاد التركي في التراجع ، وقد بلغ نمو الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٠ نحو ٣,٦٪ انخفض الي – ٥,٩٪ عام ٢٠٠١[٣٤] , وبلغ معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد الحقيقي عام ٢٠٠١ نحو – ٧,٣٥٪ (بلغ في السنة السابقة ٥,٠٣٪)[٣٥] .

وكان أن تمت الاســـتعانة بالدكتور كمال درويش – الذي كان يعمل في ذلك الوقت نائبا لرئيس البنك الدولي – وتوليه منصـــب وزير الدولة للشـئون الاقتصـــادية ، وقدم درويش برنامجا للإصلاح الاقتصادي في أبريل ٢٠٠١ كانت أهم بنوده كالتالي :

١ – تغيير مجموعة كبيرة من القوانين ، ومن بينها قانون البنك المركزي ، واعطاءه مزيدا من الاســتقلالية والصـــلاحيات ، وقد بلغت القوانين الجديدة الخاصـــة بالقطاع المصـرفي – البنك المركزي والمصـارف التركية – ١٥ قانونا ، بالإضـافة الي قوانين خاصـة بتأمين الشـفافية في جميع الأعمال الاقتصـادية الحكومية واطلاع الشـعب عليها ، وذكر انه سـوف يتم إغلاق الفروع الخاسـرة ، كما سـيعرض علي بعض موظفي البنوك المتعثرة التي تعاني من وجود ٢٠ مليار دولار قروضا معدومة الاحالة إلي التقاعد المبكر.

٢ – تخفيض النفقات الحكومية بنسبة ٩٪ وتجميد التعيينات في الوظائف الحكومية باستثناء قطاعات الصحة والتعليم والأمن .

٣ – الاسـراع في عمليات الخصـخصـة ، وان الحكومة التركية جاهزة للبدء في خصـخصـة شـركات الخطوط الجوية وشـركة تكرير البترول ومصـانع السـكر المملوكة للدولة في حال تحسن أحوال السوق، وزيادة نسبة القطاع الخاص في قطاع الاتصالات من ٣٣٪ ال ٥١٪

٤ – تقديم طلب الي صـــندوق النقد الدولي والدول الغربية من أجل الحصـــول علي قروض تصل قيمتها الي ١٦ مليار دولار .

٥ – محاولة تخفيض معدل التضخم وتخفيض نسبة الفائدة علي القروض .

٦ – الاهتمام بالبعد الاجتماعي للإصـلاح الاقتصـادي ، وفي هذا الجانب تم زيادة المرتبات والاجور لتتناسب مع معدلات التضخم السائدة .

---

34 (E.Yeldan **"Turkey 2001 – 2006 Macroeconomics of post – crisis Adjustment** " in : http:/www.Bikent .edu tr/yeldan.

35 Regional Studies Journal, Vol.14, No.45, 2020,p : 99, Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-294

وفي مارس ٢٠٠١ قام كمال درويش بزيارات الي الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا ، وطبقا لما ذكره فقد كان يتوقع الحصول علي ٢٥ مليار دولار من شركاء تركيا الغربيين لدعم برنامجه الاقتصادي ، وفي نهاية الزيارة اكتفي بالقول ان مبلغاً يتراوح بين ١٠ – ١٢ مليار دولار قد يكون كافيا ، وتم الاتفاق ان يتقاسمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول السبع الصناعية ، وأعلنت الولايات المتحدة لكمال درويش صراحة أن حكومة أجاويد أمامها شهرين فقط ، وكان أغلب ما دار في مباحثات درويش في واشنطن يتعلق بالسياسة أكثر منها في الاقتصاد ، وقد سبق ذلك مؤشرات واضحة عن موقف الولايات المتحدة ، من بينها تقرير أمريكي عن معهد واشنطن يقول ان حكومة أجاويد أمامها بضعة شهور فقط ، ناصحا ادارة الرئيس جورج بوش الابن بمعالجة الوضع في تركيا ، لأن تركيا " بلد ذات اقتصاد منهار ، وفاقدة للثقة بنفسها ، ولا يمكنها تحقيق المصالح الامريكية في المنطقة "[٣٦].

وذكر بول وولفويتز ، وهو الرجل الثاني في وزارة الدفاع الامريكية آنذاك ويعرف تركيا عن قرب أن مشكلات الاقتصاد التركي لا يحلها رجل واحد (كمال درويش) ، ومن اجل التغيير العظيم لابد من ارادة سياسية عظيمة والقيام بإصلاحات في المؤسسات السياسية[٣٧] ، وعندما ذهب كمال درويش بطلب مساعدات مالية من وزير الخزانة الامريكي بول أونيل تحدث اليه بانه من الضروري تغيير القوانين الخاصة بالأحزاب السياسية والاحزاب في تركيا ، وان الاصلاح السياسي يأتي أولا ثم الدعم الاقتصادي[٣٨] ، وكان واضحا ان الولايات المتحدة تطلب التغيير السياسي في تركيا قبل أي مساعدات اقتصادية .

لكل ذلك كان الاعتقاد سائدا بأن تركيا استخدمت كمال درويش في تهيئة الاوضاع واجراء انتخابات مبكرة للتخلص من الحكومة التركية القائمة والاتيان بالإسلاميين[٣٩] ، وقد اتهمت تركيا رسميا الولايات المتحدة – عبر البنك الدولي – بأنها وراء الازمة الاقتصادية في تركيا

---

[٣٦] ورد ذلك في : أحمد دياب " **الازمة التركية : سياسية ام اقتصادية** " مجلة السياسة الدولية : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، عدد ١٤٥ ، يوليو ٢٠٠١ ، ص : ١٥٧ .

[٣٧] المرجع السابق ، ص : ١٥٧ ، ومن المهم الاشارة بأن كمال درويش وبول وولفويتز صديقان مقربان ، وترجع صداقتهما الي سنوات الدراسة ، فقد تزاملا في جامعة جون هوبكنز ثم خلال عملهما في البنك الدولي ، انظر في ذلك :

– رضا هلال " **هكذا تحدث وولفويتز** " صحيفة الاهرام المصرية ، عدد ٤٢٢٤١ ، بتاريخ ١ أغسطس ٢٠٠٢ .

[٣٨] أحمد دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٥٧ .

[٣٩] د . يسري مهدي صالح " **الابعاد الاستراتيجية للدور التركي في خارطة توازنات القوي الدولية والاقليمية** " مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العراق ، العدد ٥٧ ، يونيو ٢٠١٩ ، ص : ١١٧ .

عام ٢٠٠١[٤٠] ، وقد اتخذت واشنطن ذلك الموقف على الرغم من أن كل استطلاعات الرأي كانت تشير إلى سقوط كبير لكل الأحزاب والطبقة السياسية في تركيا، وتقدم واضح لتيار الاسلام السياسي في تركيا ، وهو ما تحقق فعلا بعد عدة أشهر .

المبحث الثاني

الدور التركي في الاستراتيجيات الجديدة للمنطقة

تعد تركيا واحدة من أهم الدول ذات الأهمية الاستراتيجية في العالم ، فهي ملتقي قارات ثلاث وتمتلك الممر الرئيس الذي يربط البحر الأسود والبحر الابيض المتوسط ، ومن زاوية تاريخية كانت تركيا – ولا تزال – المعبر الذي تمر به طرق الاتصـــال بين الشـــرق والغرب ونقطة تلاقي خطوط المواصلات والتجارة عبر مختلف العصور ، وفي العصر الحديث زادت اهمية تركيا لدول الغرب الكبرى بسـبب وجودها كحاجز جغرافي بين الاتحاد السـوفيتي – المنافس الاهم والاكبر للغرب في أغلب سنوات القرن العشرين – وبين منطقة الشرق الاوسط وفيها المناطق الغنية بالبترول في الخليج العربي ، لذلك كانت دوما ميدانا للتنافس والصـــراع بين القوي الكبرى في العالم ، وأدت دورا مهما في خطط الغرب واســـتراتيجياته ، وزاد ذلك الدور مع انضمام تركيا للحلف الرئيس الذي يجمع دول الغرب معا وهو حلف شمال الاطلنطي (NATO) عام ١٩٥٢، لذا أصـــبحت تركيا في قلب الاســـتراتيجية الامريكية للســـيطرة علي المنطقة ، فاعترفت بإسرائيل عام ١٩٤٩ ، وكانت عضـوا فاعلا في أحلاف الغرب للسيطرة علي المنطقة كحلف بغداد (الحلف المركزي فيما بعد) .

وبعد انهيار الاتحاد السـوفيتي عام ١٩٩١ حدثت تحولات مهمة في طبيعة الدور التركي من وجهة نظر غربية ، وتم النظر اليها كدولة تعيش وسـط عالم اسـلامي مترامي الاطراف وقد كانت يوما ما هي من تقوده .

منذ البداية نظر الغرب الي الدين – عموما – كحائط صـد قوي ضـد الافكار الشـيوعية ، وبالنسبة للشرق الاوسط كانت تلك هي الفترة التي تميزت بما سمي بعمليات الاحياء الديني ، وبالنســبة لتركيا وبعد اضــطرابات الســبعينات العنيفة وقوة التيار اليســاري التركي في تلك الســنوات فقد شــهدت تركيا مع مقدم عقد الثمانينات تحولات جذرية كان مؤداها اعادة بعث الثقافة الاسلامية علي نحو أكثر بروزا .

---

[٤٠] أحمد دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٥٨ .

فبعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ تم اضفاء الصفة الرسمية علي مكانة الدين في المجتمع ، فقد شعر قادة الدولة التركية في الجيش والادارة الحكومية بالخطر مع المد الشيوعي المتزايد في تركيا السبعينات ، وخاصة بين صفوف الشباب التركي والاقليات العرقية في تركيا[٤١] .

وكان واحد من مظاهر ذلك الاحياء الديني الاهتمام بالمدارس الدينية ، والتي ارتفعت نسبة الملتحقين بها بنسبة ٦٥٪ بين ١٩٨٠ – ١٩٨٥كما زاد عدد الفتيات في مدارس الأئمة والخطباء من ٩٪ الي ٢٦٪ عام ١٩٨٤، وأخذت هذه النسبة في التصاعد مع ازدياد الفرص التي تقدمها هذه المدارس في التدريب والعمل[٤٢] ، وفي عام ١٩٩٣ كان هناك مالا يقل عن ٢٩٠ دار نشر ومطبعة ، ونحو ٣٠٠ مطبوعة (من بينها أربعة يومية) وبعض المحطات الاذاعية غير المرخصة ، ونحو ٣٠ قناة تلفزيونية غير مرخصة أيضا وقد كانت جميعها تروج للأيديولوجية الاسلامية[٤٣] ، وأنشأت الحكومة التركية مكتبا للشئون الدينية بميزانية تزيد عن ميزانية بعض الوزارات ، وذلك لتمويل انشاء المساجد والتوسع في التعليم الديني في المدارس العامة[٤٤] .

وفي تلك الفترة من أوائل التسعينات تبنت الدولة التركية – ممثلة في رئيس الجمهورية تورجوت أوزال – سياسة العثمانية الجديدة ، وقد امتلأت المتاجر التركية بالكتب والصحف الدينية والاسطوانات وأشرطة الكاسيت والفيديو التي تمجد الامبراطورية العثمانية ، وبذلت الدولة التركية مجهودا كبيرا لتنمية الروابط مع الجمهوريات الاسلامية التي ظهرت عقب انهيار الاتحاد السوفيتي ، وقد تضمن ذلك قروضا طويلة الأجل لتلك الدول وصلت الي ١,٥ بليون دولار وبأسعار فائدة منخفضة ، وارسال تلفزيوني بالقمر الصناعي موجه باللغة التركية لتلك البلدان وألاف المنح الدراسية والتدريبية في تركيا للطلاب وموظفي البنوك ورجال

---

[٤١] انظر في ذلك:

- طارق عبد الجليل " **دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة ، دراسة في الفكر والممارسة** " القاهرة ٢٠٠١ ، ص ص : ١٣٠ – ١٣٤ .
- أشرف محمود سنجر " **الطرق الصوفية التركية وتفاعلاتها السياسية** " مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، عدد ١٣١ ، يناير ١٩٩٨ ، ص : ١٥٩ (وهي دراسة ضمن ملف كامل عن تركيا بعنوان " تركيا : صدام الحضارات في بلد واحد)

[٤٢] يسري مهدي صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١١٣ .

[٤٣] صامويل هنتنجتون " **صدام الحضارات ، إعادة صنع النظام العالمي** " دار سطور ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٩ ، القاهرة ، ص : ٢٤١ .

[٤٤] المرجع السابق ، ص : ٢٤١ .

الاعمال والدبلوماسيين وضباط الجيش[٤٥] ، وقدمت الدولة التركية في تلك الفترة دعما مهما لمسلمي البوسنة والهرسك وأذربيجان .

وقد أعلن رئيس الجمهورية التركي تورجوت أوزال مشروع العثمانية الجديدة في ديسمبر ١٩٩٢ ، وكان يهدف أن تصبح تركيا دولة رائدة في المنطقة ، وكان المشروع يقوم علي مجموعة من الأسس منها استعداد تركيا للتصالح مع ماضيها العثماني في الداخل والخارج معا ، وان تمارس تركيا دورا أكبر في سياستها الخارجية معتمدة علي " القوي الناعمة "سياسيا واقتصاديا في ولاياتها العثمانية السابقة وفي المناطق الأخرى[٤٦] .

وكان هدف المشروع جمع الشعوب التي كانت واقعة تحت حكم الامبراطورية العثمانية في أسيا الوسطي والبلقان والشرق الأوسط في أمة واحدة تكون تركيا صاحبة الزعامة فيها ، وكخطوة أولي في هذا المشروع طويل الامد شديد الطموح عمدت تركيا الي تنظيم واستضافة العديد من المؤتمرات ، وعملت علي تقوية علاقاتها الثنائية مع الجمهوريات الاسلامية في أسيا الوسطي من خلال تقديم المساعدات وتقوية الروابط الثقافية وتبادل الزيارات ، ومنها زيارة تورجوت أوزال رئيس الجمهورية لكافة تلك الجمهوريات في النصف الأول من ١٩٩٣ (وقبل أيام من وفاته) ، كما بدأت تركيا في انشاء تجمع سياسي يضم هذه الجمهوريات مع تركيا في اطار سياسي واحد علي غرار جامعة الدول العربية ، وذلك من خلال انشاء " المجلس التركي " بدعم وتشجيع من الولايات المتحدة الامريكية[٤٧] .

وبعد وفاة تورجوت أوزال عام ١٩٩٣ أخذ المشروع دفعة جديدة مع وصول حزب الرفاه الاسلامي الي السلطة عام ١٩٩٦ بقيادة نجم الدين أربكان ، وقد تضمن برنامج حزب الرفاه عام ١٩٩١ اقامة منظمة الأمم المتحدة الاسلامية ومنظمة التعاون الدفاعي المشترك للدول الاسلامية ، ووحدة نقد اسلامية مشتركة (الدينار الاسلامي) ومنظمة للتعاون الثقافي بين الدول الاسلامية (اليونسكو الاسلامية)[٤٨] . وبعد وصوله الي السلطة كان أربكان هو صاحب مبادرة تأسيس منظمة تجمع أكبر الدول الاسلامية معا تحت الرعاية التركية ، ومن

---

[٤٥]) المرجع السابق ، ص : ٢٣٩ .

[٤٦]) ميشيل نوفل " **عودة تركيا الي الشرق ، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية** " الدار العربية للعلوم ، بيروت – لبنان ، ص ص : ٨٤ – ٨٦ .

[٤٧]) خضير عباس النداوي " **التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية التركية المعاصرة ، الخلفيات والتجليات والاحتمالات المستقبلية** " مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٢٢ ، العدد ٨٨ ، ٢٠١٦ ، العراق ، ص : ٣٥٣ .

[٤٨]) رضا هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٥٨ .

هنا نشأت " مجموعة الثماني الاسلامية " التي تضم تركيا ومصر وايران وباكستان وماليزيا واندونيسيا وبنجلاديش ونيجيريا ، وقد ترددت الحكومة المصرية في الانضمام الي المبادرة وتشككت في أهدافها الحقيقية ، وكان الدافع لذلك من وجهة نظر الحكومة المصرية ان طرح المبادرة لم يكن محددا بوضوح أهدافها وتوجهاتها ، ولا لماذا تم اختيار هذه الدول بالذات مع تباعدها جغرافيا واختلاف انظمتها الاقتصادية ودرجة تطورها الاقتصادي ، ولكن مصر رأت انه من الافضل مشاركتها في هذه المبادرة ومراقبتها من الداخل ، وأن تعد نفسها ليكون لها تواجد فاعل في تحديد مسار وتوجهات هذه المنظمة الجديدة[٤٩] ، وتم اختيار مدينة اسطنبول – وليس انقرة العاصمة – لتكون مقرا للأمانة العامة للمنظمة ، وكان من الواضح عدم اختيار المملكة العربية السعودية أو دول الخليج البترولية الثرية مما يعطي تركيا الثقل الأكبر في المنظمة الجديدة .

كانت الولايات المتحدة داعمة للتوجهات التركية الجديدة ، سواء في محاولتها الاولي في بداية التسعينات علي يد الرئيس أوزال أو في محاولتها الثانية في منتصف التسعينات علي يد رئيس الوزراء نجم الدين أربكان ، ولما حدثت التناقضات بين أربكان والجيش التركي واضطر أربكان لتقديم استقالته ظهر من المؤشرات ما يدل علي عدم رضاء الغرب علي تنحية أربكان[٥٠] .

والولايات المتحدة هي قائدة النظام الدولي المعاصر ، وهي التي تتحكم في تفاعلاته السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وتتبع في ذلك استراتيجية " خلق القوي الاقليمية " والتي تقوم علي ايجاد قوة إقليمية في كل اقليم من أقاليم العالم يحكم سيطرته علي هذا الاقليم ، ومن ثم التعامل مع الاقليم المعني من خلال القوة القائدة له ، ويؤدي ذلك الي تسهيل التعامل مع الوحدات السياسية المختلفة في ذلك الاقليم ، كما يؤدي الي اعطاء المهمات والمشاكل الي القوة الإقليمية القائدة للتعامل مع ذلك الاقليم .

---

[٤٩]) لمزيد من التفاصيل أنظر :

- جلال عبد الله معوض " **العلاقات الاقتصادية العربية التركية** " مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ١٩٩٨ ، ص : ٢٦ .
- عمار ظاهر مصلح " **التعاون المصري التركي في المجال التجاري ومجال الطاقة الكهربائية ١٩٩٤ – ١٩٩٧** " مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، المجلد ١٥ ، العدد ٤ ، ٢٠١٩ ، ص ص : ٢٠٦٧ – ٢٠٦٨ .

[٥٠]) انظر أراء وتصريحات المسئولين الامريكيين : رضا هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٦٧ – ١٦٨ ، ص : ٢٠١ .

وطبقا لصاموبل هنتنجتون ، فتركيا لديها التاريخ وعدد السكان والمستوي المتوسط من النمو الاقتصادي والتماسك الوطني والتقاليد العسكرية والكفاءة لكي تكون دولة مركز ، ولكن بشرط ان تستطيع اعادة تعريف نفسها والتخلي عن الدور المهين كمتسول يستجدي الالتحاق بنادي الغرب ، واستئناف دورها التاريخي الأكثر تأثيرا ورقياً كمحاور رئيسي باسم الاسلام ، وبالتالي تحول نفسها من دولة منبوذة في حضارتها الي دولة زعيمة لها ، ولكي تفعل ذلك لابد لها من التخلي عن تراث اتاتورك ، كما عليها أن تجد زعيما بحجم أتاتورك يجمع بين الدين والشرعية السياسية ليعيد بناء تركيا ويقوم بتحويلها من دولة ممزقة الي دولة مركز[٥١] .

ومن هنا كان وقوف أمريكا القوي وراء حكومة أربكان في منتصف التسعينات ، ومن هنا اعطاء تركيا الدور الأكبر والأهم في المشروع الامريكي الجديد لمنطقة الشرق الاوسط وهو " مشروع الشرق الاوسط الكبير " الذي أعلنته الادارة الامريكية بصورة رسمية في فبراير ٢٠٠٤.

كانت الافكار والمشروعات الجزئية ضمن هذا الاطار تتوالي خلال أعوام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٤ ، فقدمت مبادرات أوربية عديدة ، وتعد قمة حلف الاطلنطي السابعة عشرة في اسطنبول في يوليو ٢٠٠٤ من أهم قمم الحلف منذ انشاءه ، ففيها تم الاتفاق بصورة نهائية علي التغييرات الكبيرة المرتقبة في الشرق الاوسط ودور تركيا فيها ، ففي ظل استراتيجية الحلف التي وضعت عام ١٩٩٩ فقد أصبح النطاق الجغرافي للحلف يمتد ليشمل كل دول العالم ، ولم تعد استراتيجيته دفاعية كما تم تعريفها في الماضي بل أصبحت هجومية وتدخلية ، وفي القمة المذكورة أصبحت منطقة الشرق الأوسط تحت المظلة الأمنية والسياسية والعسكرية للناتو ، وبناء علي ما سبق أعلنت قمة اسطنبول " **مبادرة إسطنبول للشرق الأوسط الموسع** " في يوليو ٢٠٠٤ وهي مبادرة مكملة للمبادرة الأمريكية التي صدرت عن قمة الدول الثماني الصناعية الكبرى في جورجيا بالولايات المتحدة في يونيو ٢٠٠٤ وكانت تهدف الي مجموعة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط ، ومن وجهة نظر أمريكية كانت تركيا هي من ستقود الشرق الاوسط لتحقيق هذه الاصلاحات ، فطبقا لبول وولفويتز – نائب وزير الدفاع الامريكي – في محاضرة له في اسطنبول في يوليو ٢٠٠٢ فإن تركيا الدولة الإسلامية الديمقراطية النموذج الذي يمكن أن يلهم الدول الإسلامية الأخرى[٥٢] .

وقد كيفت تركيا بدءا من ٢٠٠٣ نفسها لتحقيق هذه الرؤية الامريكية الجديدة ، يقول أحمد داوود أوغلو وزير خارجية تركيا الجديد وقتها " إن شرق أوسط جديدا يولد في المنطقة ،

---

[٥١]) صاموبل هنتنجتون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : ٢٩١ – ٢٩٢ .

[٥٢]) رضا هلال " **هكذا تحدث وولفويتز** " مرجع سبق ذكره .

وفكر هذا الشرق الجديد سترسمه تركيا ، التي ستقوده الي التغيير وفقا لما يريده الاتراك لتركيا نفسها وستكون الناطقة باسمه "[٥٣] ، ويقول رئيس تركيا رجب طيب أردوغان " لا يحق لنا أن نقول لا دخل لنا بالبوسنة والهرسك أو بمصر أو فلسطين أو سوريا أو العراق ، لأن تركيا قائمة علي تراث الدولة العثمانية والسلجوقية ، علينا أن نجعل هم هذه الدول همنا طوال الوقت ، هذا واجب تركيا الجديدة ، هذا واجبنا باعتبارنا دولة كبري"[٥٤] .

وقد وقفت الولايات المتحدة بقوة وراء حزب العدالة والتنمية الذي سيقود التغييرات التي تعمل علي اجراءها في المنطقة ، فقد سمع رئيس الاركان التركي بنفسه من المسئولين الامريكيين دعمهم الصريح لحكومة يشكلها حزب العدالة والتنمية ، وأكد السفير الأمريكي في تركيا ذات المعني في تصريحات علنية[٥٥] .وفي عام ٢٠٠٤ وفي زيارة للرئيس التركي الي الولايات المتحدة اتفق الرئيس التركي والرئيس الامريكي علي دور تركيا في اطار مشروع الشرق الأوسط الكبير ، وقد أثني الرئيس الامريكي علي جهود تركيا في دعم هذا المشروع ودورها القيادي فيه[٥٦] .

المبحث الثالث

تطورات الاقتصاد التركي بعد ٢٠٠٢

حقق الاقتصاد التركي تقدما مطردا منذ عام ٢٠٠٣ مما دعا البعض للحديث عن المعجزة التركية ، فطبقا لمؤشرات التنمية الصادرة عن البنك الدولي فقد ارتفع الناتج الاجمالي بين عامي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨ من ٣٠٠ مليار دولار الي ٧٥٠ مليار دولار ، وبمعدل نمو خلال نفس الفترة بلغ ٦,٨٪ كما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من ٣٣٠٠ عام ٢٠٠٢ الي ١٠٠٠٠ دولار عام ٢٠٠٨ واستمرت المؤشرات الاقتصادية التركية في الصعود خلال العقد الثاني من القرن العشرين

---

[٥٣] أحمد داوود أوغلو في خطاب له أمام البرلمان التركي في ٢٦ أبريل ٢٠١٢ ، ورد ذلك في :
– سامي كليب " **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج** " دار الفارابي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة ٢٠١٦ ، ص : ٢٠٢ ، وأنظر لمزيد من التفاصيل : د أنور عبد الملك " **تركيا : دوائر التحرك الثلاث** " الأهرام ، عدد ٤٤٦٩٦ ، بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠٠٩ .

[٥٤] رئيس تركيا رجب طيب أردوغان في خطاب له في ١٢ يونيو ٢٠١١ ، ورد ذلك في :
– سامي كليب " الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج " مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٠٣ .

[٥٥] عبد الحليم غزالي " **التأييد الامريكي لحزب العدالة يدعم وضعه في مرحلة تنازع السلطة مع العسكريين** " الأهرام ، عدد ٤٢٣٤١ ، بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٠٢ .

[٥٦] لمزيد من التفاصيل أنظر : يوسف الشريف " **بوش وأردوغان يحاولان رفع الحجاب عن مشروع الشرق الأوسط الكبير** " صحيفة الحياة اللندنية ، عدد ١٥٤١١ ، بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٠٥ .

فما هو السبب في ذلك النجاح التركي المشهود ؟ تتبني هذه الدراسة ان سبب ذلك النجاح يرجع الي أسباب خارجية ، ساعدت الاقتصاد التركي في التخلص من العثرات التي لازمته طوال عقود – من السبعينات حتي بداية الالفية الجديدة – وهيأت له طرقا جديدة جعلت من انطلاقه وصعوده احتمالا ممكنا ، وكان ذلك لأسباب سياسية وجيوسياسية قائمة علي جعل تركيا نموذجا اقتصاديا وسياسيا يجب احتذاءه في عموم الشرق الأوسط ، لأسباب متعلقة باستراتيجيات القوي الكبرى في القرن الجديد ، وهو ما يخرج التفصيل فيه عن طبيعة هذه الدراسة ، لقرب طبيعته من النواحي السياسية والاستراتيجية ، وسوف نتناول سبل الدعم الاقتصادي الخارجي القوي لتركيا – وهو ما جعل تقدمها الاقتصادي ممكنا – في النقاط التالية :

١ – الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

٢ – التجارة الخارجية لتركيا .

٣ – انضمام تركيا الي الاتحاد الجمركي الأوربي .

٤ – نمو قطاع الخدمات التركي وخاصة السياحة التركية .

أولاً : الاستثمارات الأجنبية المباشرة

ظلت أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا طوال الثمانينات والتسعينات جد متواضعة ، وذلك علي الرغم من الخطوات الكبيرة التي قطعتها تركيا باتجاه اقتصاد السوق خلال تلك الفترة ، والمحاولات المستمرة لتحسين مناخ الاستثمار وتقديم الضمانات والامتيازات للاستثمار الاجنبي للمجيء الي تركيا ، وهو ما أختلف تماما بعد ٢٠٠٣ ، فقد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بأرقام كبيرة وشهدت اتجاها تصاعديا مستمرا ، ويوضح الجدول رقم (١) في الملحق الاحصائي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الي تركيا وعدد من الدول المناظرة خلال الفترة ١٩٨٨ – ٢٠٢٠ ، وبملاحظة الجدول نلاحظ ما يلي :

١ – الانخفاض الشديد في ارقام تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الي تركيا خلال عقدي الثمانينات والتسعينات ، وذلك بالرغم من قطع تركيا خطوات كبيرة في التوجه نحو اقتصاد السوق ، وتقديم حوافز متعددة وضمانات متنوعة للاستثمار الاجنبي المباشر ، فقد بلغ حجم الاستثمارات الاجنبية خلال الفترة ١٩٨٨ – ٢٠٠٢ نحو ١٠٧١٩ مليون دولار ، في حين بلغ مجموع تدفقات الاستثمارات الاجنبية المتجهة الي الاقتصاد التركي خلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠١٢ نحو ١٢٢٢٠١ مليون دولار ، وقد فاقت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في عام واحد مثل ٢٠٠٦ أو ٢٠٠٧ ، او ٢٠٠٨ بكثير مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة ١٩٨٨ – ٢٠٠٢ .

٢ – بدء الزيادات الكبيرة في تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الي تركيا بعد ٢٠٠٣ ، وهو ما استمر خلال العقد الأول والثاني من القرن ٢١ ، ونلاحظ الفارق الكبير بين أرقام الاستثمار الاجنبي المباشر قبل ٢٠٠٣ وبعده ، وقد بلغت أرصدة الاستثمار الاجنبي المباشر في تركيا حتي عام ٢٠٠٠ ما مجموعه ١٨,٨ مليار دولار ، وخلال عقد واحد بلغ أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا عام ٢٠١٠ ما مجموعه ١٨٨,٣ مليار دولار [٥٧]

٣ – ليس هناك من زاوية اقتصادية ما يبرر تلك الزيادات الكبيرة في أرقام تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الي تركيا بعد ٢٠٠٣ ، فالتحول الحاسم نحو الرأسمالية والاقتصاد الحر بدء في تركيا قبلها بعقدين – أوائل الثمانينات – وأغلب القوانين والحوافز والضمانات المقدمة للاستثمار الاجنبي حدثت خلال هذين العقدين ، ولم تتغير بصورة جوهرية سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية في تركيا بعد ٢٠٠٣ عنها قبلها .

٤ – ان هناك تناظرا ملفتا للنظر بين أرقام تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تركيا وعدد من الدول المناظرة لها خلال عقدي الثمانينات والثمانينات ، وبعض هذه الدول تفوقت علي تركيا في جذب الاستثمارات الاجنبية خلال الثمانينات والتسعينات، وهو ما اختلف تماما بعد ٢٠٠٣ ، فقد فاقت أرقام تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر المتجهة الي تركيا أرقام تلك المتدفقة علي الدول المناظرة ، وفي بعضها كان الفارق كبيراً .

٥ – هناك ما أصبح معروفا في بيئة الاقتصاد الدولي بأن تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة وراءها أسباب ليست اقتصادية بالكامل ، ولكن للاعتبارات السياسية والاستراتيجية دورها الهام للغاية في توجه تلك الاموال الي دول معينة والي قطاعات معينة في تلك الدول ، وهو ما جعل الاستثمارات الاجنبية تتجه الي الصين بعد انفتاحها الاقتصادي أواخر السبعينات لظروف الحرب الباردة والصراع الغرب مع الاتحاد السوفيتي ومحاولة جذب الصين من الكتلة الشرقية ، وفي نفس الوقت حبس تلك الاستثمارات من التوجه الي روسيا بعد نهاية الاتحاد السوفيتي وتحولها الي اقتصاد السوق بعد ١٩٩١ ، لاعتبارات يراها الغرب خاصة بطبيعة الصراع مع الدولة الروسية .

[57] (World Invest Report , 2022,p:216 .

وضع تركيا في مؤشرات الاستثمار المختلفة

بدراسة وضع تركيا في مؤشرات الاستثمار المختلفة يتضح الأمر بصور أكبر ، حيث لم يحدث اختراق قوي في مؤشرات الاستثمار الخاصة بالاقتصاد التركي تبرر تلك الزيادات الكبيرة .

١ – مؤشر جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

وهو مؤشر يصدر عن الانكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) موضحا أداء كل قطر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، وكذلك إمكانات القطر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن الجدول رقم (٢) بالملحق الاحصائي يتضح أن وضع تركيا جاء منخفضا في كلا المؤشرين خلال سنوات الجدول ، علي الرغم من حدوث تحسن طفيف في بعض السنوات لم يستمر في السنوات التالية .

٢ – مؤشر سهولة أداء الأعمال : وهو مؤشر يصدر عن البنك الدولي منذ عام ٢٠٠٣ ، ويصنف اقتصادات دول العالم في عشرة مجالات رئيسة ، مثل بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء والحصول علي الكهرباء وغيرها ، كما هو مبين في الجدول (٣) بالملحق الاحصائي .

ومن الجدول يتضح أن ترتيب تركيا في مؤشرات سهولة أداء الأعمال خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٨ لم يكن متقدما ، بل جاء متوسطا ، ولم تأت تركيا خلال أي سنة ضمن الخمسين اقتصاد الاولي عالميا في المؤشر ، برغم حيازة تركيا لنصيب كبير من تدفق الاستمارات الأجنبية المباشرة اليها.

٣ – مؤشر الحرية الاقتصادية ويصدر هذا المؤشر عن معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall Street Journal الأمريكية ، ويستخدم المؤشر لقياس درجة الحرية الاقتصادية في دول العالم ، ويستند المؤشر علي ١٢ مؤشر فرعي تشمل : السياسة التجارية ، والادارة المالية لموازنة الدولة ، وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد ، والانفاق العام ، والسياسة النقدية ، ووضع القطاع المصرفي والتمويل ، وحقوق الملكية الفكرية ، والتشريعات والاجراءات الادارية والبيروقراطية الحكومية ، وفعالية القضاء والعدالة ، وحرية الأعمال ، وحرية العمل ، وحرية الاستثمار والتجارة ، ويوضح الجدول (٤) درجة الحرية الاقتصادية في تركيا خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١٨ .

ونلاحظ من الجدول أن مؤشر الحرية الاقتصادية في تركيا قد تراوحت قيمته من ٥١,٩ عام ٢٠٠٣ وهي أقل قيمة مسجلة وبين ٦٥,٤ عام ٢٠١٨ وهي أعلي قيمة مسجلة للمؤشر في تركيا ، وقد جعلها ذلك ضمن الاقتصادات ذات الحرية الضعيفة جدا خلال الفترة ٢٠٠٢ –

٢٠٠٨ ، وهي الفترة التي شهدت انتعاشه كبري في تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الي تركيا ، ثم تحسنت قيم المؤشر في تركيا خلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١٨ الي أكثر من ٦٠ نقطة ، مما جعلها تقع ضمن الاقتصادات ذات الحرية المتوسطة .

٤ – مؤشر الشفافية

يصدر مؤشر الشفافية (النظرة للفساد) سنويا منذ سنة ١٩٩٥ عن منظمة الشفافية الدولية Transparency International وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر (الذي يعني درجة فساد عالية جدا) وبين ١٠ (التي تعني درجة فساد أقل ودرجة شفافية أعلي) ، ويوضح الجدول (٥) بالملحق الاحصائي وضع تركيا في ذلك المؤشر خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٧ .

ونلاحظ من الجدول تذبذب قيمة مؤشر الشفافية في تركيا صعودا وهبوطا خلال الفترة ، وحققت تركيا أفضل أداء عام ٢٠١٣ (قيمة المؤشر ١٠/٥,٠) وهي نصف قيمة المؤشر ، وفي باقي السنوات حققت أداء منخفضا ، مما يمكن القول معه أن درجة الشفافية في تركيا مازالت منخفضة .

يمكن القول في ضوء كل ما سبق أن الاستثمار الاجنبي المباشر تركيا لم يأت الي تركيا بعد ٢٠٠٣ بدوافع داخلية أملتها تطورات في الاقتصاد التركي بقدر ما كان استجابة لدوافع أخري

ثانياً : التجارة الخارجية : تعد التجارة الخارجية من القطاعات المهمة لكونها تمثل أحد المكونات الأساسية للنمو الاقتصادي ، وقد حدث تطور هام وملحوظ في التجارة الخارجية لتركيا بعد ٢٠٠٣ ، فزادت بقوة أرقام الصادرات (والواردات أيضا) وفتحت أسواق جديدة أمام الصادرات التركية ، ومن الجدول (٦) بالملحق الاحصائي نلاحظ زيادة الصادرات التركية بقوة بعد ٢٠٠٢ ووصول السلطة الجديدة الي حكم البلاد ، ومن المعروف ان الهيكل الاقتصادي لدولة ما لا يتغير في سنوات قليلة أو مع تغير الحكومات المتوالية ، فتركيا تحولت الي الاقتصاد الحر مع بداية الثمانينات ، وقدمت التيسيرات والضمانات العديدة للتصدير خلال عقدي الثمانينات والتسعينات ، كما ان الاتفاق الجمركي مع أوربا تم في عام ١٩٩٦ ولم يؤد الي تغيرات ذات شأن في تجارة تركيا الخارجية مباشرة ، ولكن التغير حدث بعد ٢٠٠٣ بعد فتح الاسواق الاوربية امام المنتجات التركية ، ومن المعروف أن للعامل السياسي أثره الهام في التجارة الخارجية لأي دولة ويتضح هذا الامر بالنسبة لتركيا بصورة

خاصـــة ، فالشـــراكة التجارية لأي دولة تكون مرتبطة بالقضـــايا الســـياســـية والمصـــالح المشتركة[٥٨].

ويعد إبرام اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي خطوة أساسية تجاه انفتاح الصناعة التركية على التنافس الدولي ، وتوجد في تركيا قاعدة واسـعة للصـناعات التحويلية المعتمدة على التصدير وجدت في التقارب مع أوربا فرصة قوية للتوسع والانطلاق وهو ما حدث بعد ٢٠٠٣ .

وقد استمرت تركيا في إقامة المناطق الصناعية المنظمة ومجمعات الصناعة الصغيرة ، وتم إقامة ١٥ منطقة صـناعية منظمة و ١٣ مجمعا للصـناعات الصـغيرة خلال عام ٢٠٠٧ ، وإقامة ٩٩ منطقة صناعية منظمة ونحو ٥٤ مجمعا للصناعات الصغيرة عام ٢٠٠٨ ، وبعد قرار القمة الأوروبية في ١٧ ديسـمبر ٢٠٠٤ بشـأن بدء مفاوضـات انضـمام تركيا للاتحاد الأوروبي أسرعت تركيا من أعمال توافق الأنظمة الفنية للقطاع الصناعي وصياغة النصوص المتعلقة بحقوق الامتياز والعلامات المسـجلة والتصـميم الصـناعي والعلامات الجغرافية ، وارتفع عدد الاتفاقيات المبرمة في هذه المجالات إلى عشـر اتفاقيات، وتم إنشـاء "مؤسـسـة الاعتماد " التركية[٥٩] .

والاتحاد الاوربي هو الشـريك الاقتصـادي الأول لتركيا ، فقد بلغت نسـبة الصـادرات التركية الي الاتحاد الاوربي ٥٢,٣٪ من صادراتها الاجمالية عام ٢٠٠٠ ، ارتفعت الي ٦١,٢٪ عام ٢٠٠٨، وبحلول نهاية ٢٠١٣ أصـبحت تركيا أكبر منتج للمركبات التجارية الخفيفة في أوربا ، ويتزايد إقبال شركات صـناعة السيارات علي اختيار تركيا كقاعدة إنتاج لمبيعات صـادراتها ، وفي عام ٢٠١٣ تم تصـدير نحو ٨٢٨٠٠٠ سيارة من تركيا الي الأسواق المختلفة ، وتعد ألمانيا وفرنسـا وايطاليا وبريطانيا ورومانيا والولايات المتحدة هم عملاء تركيا الأكبر لصـناعة السيارات التركية[٦٠] .

---

[٥٨]) سعد محمود الكواز ، أكرم حنا داوود " **تقدير أثر مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لتركيا للمدة ١٩٩٠ – ٢٠٠٩** " مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، مجلة دراسات اقليمية ، المجلد ٩ ، العدد ٣٠ ، يونيو ٢٠١٣ ، ص : ١٤٤ .

[٥٩]) عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٠٨ .

60) **http://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?page** =

وقد تمكنت تركيا من تطوير قطاعها الصناعي وانتاج السلع الرأسمالية والمكائن بمساعدة الشركات الأجنبية المتقدمة صناعياً وخاصة من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية[٦١]

وجاءت دول الشرق الاوسط في المركز الثاني في صادرات تركيا ، بنسبة ١٦,٢٪ من اجمالي الصادرات التركية عام ٢٠٠٩ مع زيادة التقارب التركي مع دول الاقليم بعد ٢٠٠٣ ، بينما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الثالث بنسبة ٨,٩٪ من الصادرات التركية عام ٢٠٠٩[٦٢] .

كما فتحت الاسواق أمام شركات المقاولات التركية ، وجاءت في المرتبة الثانية عالميا بعد الشركات الصينية عام ٢٠٠٩ ، حيث ارتفع حجم أعمالها الي ٢٣,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٩ بينما كان حجم أعمال هذه الشركات ١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢[٦٣] .

ثالثا : السياحة التركية

بدأ الاهتمام التركي بالسياحة منذ بداية الثمانينات ، فقد سنت الحكومة قانون تشجيع الاستثمار السياحي عام ١٩٨٢ ، ودعمت الحكومات المتعاقبة مستثمري القطاع الخاص والعام للاستثمار في مجال السياحة سواء في زيادة البنية التحتية المادية مثل الفنادق والمطاعم وأنظمة الاتصالات والنقل وغيرها ، ومن خلال السياسات المالية السخية وسياسة الحوافز ، وأصبحت تركيا خلال الثمانينات والتسعينات وجهة بديلة منخفضة التكاليف ، وكان التخطيط السياحي في تركيا مدفوعا بالسوق ومنظمي الرحلات الدولية[٦٤] .

ويستحوذ قطاع الخدمات في تركيا علي الجزء الاكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في تركيا ، ويوضح الجدول (٧) بالملحق الاحصائي مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة (الصناعة – الزراعة – الخدمات) في الاقتصاد التركي خلال سنوات مختارة في الفترة ١٩٦٣ – ٢٠١٢ ، ويتضح منه حدوث تغير هيكلي واضح في هيكل الناتج الكلي للاقتصاد التركي خلال المدة المذكورة ، فقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي بينما ارتفعت مساهمة

---

[٦١] سمير حنا بهنام " **اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية وأثرها في النمو الاقتصادي للمدة ١٩٩٠ – ٢٠٠٩** " مجلة دراسات إقليمية ، مجلد ٨ ، عدد ٢٤ ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العراق ، ص : ٢١ .

[٦٢] سعد محمود الكواز ، أكرم حنا داوود ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : ١٤٤ – ١٤٧ .

[٦٣] أمر الله أيشلر " **التغيرات التي حدثت في تركيا في السنوات الاخيرة** " انظر الرابط :
http://www.mesc.com.jo/Activities/lecture/lecture1.html

[٦٤] Akça.Yaşar "**Tourism Policy in Turkey's Development Plans**". Bartın University.2007 Faculty of Economics and Administrative Sciences. Bartın, Turkey , 2007, " p: 203-207 .2008.

٢٠٠٩

قطاع الصـــناعة ، بينما ارتفعت مســـاهمة قطاع الخدمات لتقترب من ثلثي الناتج المحلي الاجمالي في تركيا عام ٢٠١٤ ، وتشـكل السـياحة أحد أهم الصـناعات في قطاع الخدمات التركي .

أما بالنسبة الي مساهمة السياحة في الاقتصاد التركي فتشير البيانات الي وجود نمو سريع في السـياحة التركية ، من حيث الحجم والايرادات وأعداد السـياح الوافدين ، وأصـبحت تركيا مع العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين سادس أكثر الوجهات السياحية اقبالا في العالم ، ويوضـح الجدول (٨) بالملحق الاحصـائي عوائد وايرادات قطاع السـياحة في تركيا خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٢٠ .

ونلاحظ من الجدول الزيادة الكبيرة في ايرادات قطاع السياحة في تركيا بعد ٢٠٠٣ .

كما يوضح الجدول (٩) بالملحق الاحصائي مساهمة السياحة في تركيا في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٨ ، ويتضح مما سبق مدي تطور ايرادات السياحة في تركيا بعد ٢٠٠٣ من ناحية ، ومدي مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي في تركيا .

خاتمة

تحول الاقتصاد التركي من اقتصاد موجه الي اقتصاد السوق بدء من بداية الثمانينات ، وتم تحديث القوانين وتحسين مناخ الاعمال والاستثمار خلال الثمانينات والتسعينات ، لكن الطفرة الكبرى في تطور الاقتصـــاد التركي في مجمله حدثت بعد ٢٠٠٣ ، وكان للعوامل الخارجية الدور الابرز في ذلك التطور ، وارتبط ذلك بدور تركيا في الاقليم والنظرة الجديدة لمكونات هذا الدور .

النتائج والتوصيات

أولا : نتائج الدراسة :

وقد توصلت الدراسة الي النتائج التالية :

١ – نمط الدولة المتدخلة في الاقتصـاد هو ما سـار عليه الاقتصـاد التركي منذ الخمسـينات وحتي نهاية السبعينات من القرن ٢٠ ، وقد عرف الاقتصاد التركي نظام الخطط الاقتصادية التي تقودها الدولة منذ عام ١٩٦٣ ، وتأسـست هيئة تخطيط التنمية في تركيا عام ١٩٦٠ ، وقد شـهد الاقتصـاد التركي العديد من الأزمات خلال سـتينات وسـبعينات القرن ٢٠ وهو ما جعل من تحوله الي اقتصاد السوق بصورة كاملة ضرورة فرضتها الظروف.

٢ – بدأت تركيا خطواتها الأولي نحو اقتصـاد السوق بداية الثمانينات وطوال التسـعينات من القرن ٢٠ ، وطبقا لأغلب المؤشـــرات لم تحصـــد تركيا نجاحا كبيرا في ظل تجربتها خلال هذين العقدين .

٣ – سبب النجاح الاقتصادي التركي بعد ٢٠٠٣ يرجع الي أسباب خارجية ، ساعدت الاقتصاد التركي في التخلص من العثرات التي لازمته طوال عقود – من السبعينات حتي بداية الالفية الجديدة – وهيأت له طرقا جديدة جعلت من انطلاقه وصعوده احتمالا ممكنا ، وكان ذلك لأسباب سياسية وجيوسياسية قائمة علي جعل تركيا نموذجا اقتصاديا وسياسيا يجب احتذاءه في عموم الشرق الأوسط ، فقد اعطت الولايات المتحدة باعتبارها قائدة النظام الدولي المعاصر لتركيا الدور الابرز والاهم في قيادة منطقة الشرق الاوسط ، طبقا لخططها الجديدة للمنطقة مع بدايات الألفية الجديدة ، وترتب علي ذلك ان قدمت لتركيا كافة التسهيلات الاقتصادية بغرض خلق نموذج يحتذي من الأخرين في الاقتصاد وفي السياسة .

٤ – بدأت الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الي تركيا بعد ٢٠٠٣ ، وهو ما استمر خلال العقد الأول والثاني من القرن ٢١ ، ولم يكن هناك اقتصاديا ما يبرر تلك الزيادات الكبيرة في أرقام تدفقه الي تركيا بعد ٢٠٠٣ ، فالتحول الحاسم نحو الرأسمالية والاقتصاد الحر بدأ في تركيا قبلها بعقدين ، وأغلب القوانين والحوافز والضمانات المقدمة للاستثمار الاجنبي حدثت خلال هذين العقدين ، ولم تتغير بصورة جوهرية سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية في تركيا بعد ٢٠٠٣ عنها قبلها ، وبدراسة وضع تركيا في مؤشرات الاستثمار المختلفة يمكن القول أن الاستثمار الاجنبي المباشر لم يأت الي تركيا بعد ٢٠٠٣ بدوافع داخلية أملتها تطورات في الاقتصاد التركي بقدر ما كان استجابة لدوافع أخري خارجية

٥ – زادت الصادرات التركية بقوة بعد ٢٠٠٢ مع وصول السلطة الجديدة الي حكم البلاد ، ومن المعروف ان الهيكل الاقتصادي لدولة ما لا يتغير في سنوات قليلة أو مع تغير الحكومات المتوالية ، فتركيا تحولت الي الاقتصاد الحر مع بداية الثمانينات ، وقدمت التيسيرات والضمانات العديدة للتصدير خلال عقدي الثمانينات والتسعينات ، كما ان الاتفاق الجمركي مع أوربا تم في عام ١٩٩٦ ، ولم يؤد الي تغيرات ذات شأن في تجارة تركيا الخارجية مباشرة ، ولكن التغير حدث بعد ٢٠٠٢ بعد فتح الاسواق الاوربية امام المنتجات التركية ، ومن المعروف أن للعامل السياسي الخارجي أثره الهام في التجارة الخارجية لأي دولة .

٦ – وجود نمو سريع في السياحة التركية ، من حيث الحجم والايرادات وأعداد السياح الوافدين بعد ٢٠٠٣، وقد أصبحت تركيا مع العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين سادس أكثر الوجهات السياحية اقبالا في العالم ، وقد اتضح في ثنايا الدراسة مدي تطور ايرادات السياحة في تركيا بعد ٢٠٠٣ ، ومدي مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي في تركيا .

ثانياً : توصيات الدراسة :

١ – يجب علي تركيا الاعتماد علي عوامل أكثر ثباتا واستقرارا في نموها وتقدمها الاقتصادي ، وليس علي مجرد وضـــع نفســـها في خدمة خطط الاخرين وأهدافهم ، وهي عوامل متغيرة بتغير تلك الخطط والاستراتيجيات .

٢ – ان تركيا لديها التاريخ وعدد السكان والمستوي المتوسط من النمو الاقتصادي والتماسك الوطني والكفاءة لكي تكون دولة متقدمة اقتصاديا بصورة أكثر دواما واستقرارا ، وذلك بشرط تركها لســياســة مناطق النفوذ ، واحلام عودة إمبراطوريتها الســابقة ، والتركيز بدلا من ذلك علي سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في شئون الأخرين ، والتعاون الاقتصادي الطبيعي .

الملحق الاحصائي

جدول (١)

تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الي تركيا وعدد من الدول المناظرة خلال الفترة ١٩٨٨ – ٢٠٢٠

(بالمليون دولار)

السنة	تركيا	مصر	اسرائيل	ماليزيا	فيتنام
١٩٨٨ – ١٩٩٣ (متوسط سنوي)	٦٦٥	٧٣٠	٣٣١	٣٣٢٠	٣١٩
١٩٩٤	٦٠٨	١٢٥٦	٤٣٢	٤٥٨١	١٩٣٦
١٩٩٥	٨٨٥	٥٩٦	١٣٣٧	٥٨١٦	٢٣٤٩
١٩٩٦	٧٢٢	٦٣٧	١٣٨٢	٧٢٩٦	٢٤٥٥
١٩٩٧	٨٠٥	٨٨٧	١٦٢٢	٦٥١٣	٢٧٤٥
١٩٩٨	٩٤٠	١٠٧٧	١٨٥٠	٢٧١٤	١٩٧٢
١٩٩٩	٧٨٣	١٠٦٥	٢٢٥٦	٣٥٣٢	١٦٠٩
٢٠٠٠	٩٨٢	١٢٣٥	٤٩٨٨	٣٧٨٨	١٢٨٩
٢٠٠١	٣٢٦٦	٥١٠	٣٥٢٠	٥٥٤	١٣٠٠
٢٠٠٢	١٠٦٣	٦٤٧	١٧٧٤	٣٢٠٣	١٢٠٠
٢٠٠٣	١٧٥٣	٢٣٧	٣٨٨٠	٢٤٧٢	١٤٥٠
٢٠٠٤	٢٧٣٣	١٢٥٣	١٦١٩	٤٦٢٤	١٦١٠
٢٠٠٥	١٠٠٣١	٥٣٧٦	٤٨١٨	٤٠٦٥	٢٠٢١
٢٠٠٦	٢٠١٨٥	١٠٠٤٣	١٥٢٩٦	٦٠٦٠	٢٤٠٠
٢٠٠٧	٢٢٠٤٧	١١٥٧٨	٨٧٩٨	٨٥٩٥	٦٧٠٠
٢٠٠٨	١٩٥٠٤	٩٤٩٥	١٠٨٧٥	٧١٧٢	٩٥٧٩
٢٠٠٩	٨٤١١	٦٧١٢	٤٤٣٨	١٤٥٣	٧٦٠٠
٢٠١٠	٩٠٧١	٦٣٨٣	٥١٥٢	٩١٠٣	٨٠٠٠
٢٠١١	١٦٠٤٧	-٤٨٣	١١٣٧٤	١١٩٦٦	٧٤٣٠
٢٠١٢	١٢٤١٩	٢٧٩٨	١٠٤١٤	١٠٠٧٤	٨٣٦٨
٢٠١٣	١٣٤٦٣	٤٢٥٦	١١٨٤٢	١٢١١٥	٨٩٠٠
٢٠١٤	١٢٩٧٢	٤٦١٢	٦٠٤٩	١٠٨٧٧	٩٢٠٠
٢٠١٥	١٨٩٨٩	٦٩٢٥	١١٣٣٦	١٠٠٨٢	١١٨٠٠
٢٠١٦	١٣٧٠٥	٨١٠٧	١١٩٨٨	١١٣٣٦	١٢٦٠٠
٢٠١٧	١١٤٧٨	٧٤٠٩	١٨١٦٩	٩٣٩٩	١٤١٠٠
٢٠١٨	١٢٩٤٤	٦٧٩٨	٢١٨٠٣	٨٠٩١	١٥٥٠٠

Source: UNCTAD, Foreign Direct Investment, various years.

جدول (٢)

ترتيب تركيا في مؤشر قدرة الدولة علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ١٩٩٥ – ٢٠١٠

السنة	مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
١٩٩٥	١٠٤	٧٧
١٩٩٦	١٠٩	٧٧
١٩٩٧	١١٤	٧٨
١٩٩٨	١٢٥	٨٥
١٩٩٩	١٢٢	٨٢
٢٠٠٠	١٢٣	٨١
٢٠٠١	١١٢	٨٩
٢٠٠٢	١٠٩	٧٢
٢٠٠٣	١٠٤	٧١
٢٠٠٤	١١٥	٦٨
٢٠٠٥	٨٩	٦٨
٢٠٠٦	٧١	٧٢
٢٠٠٧	٩١	٩٣
٢٠٠٨	٩٤	٧٥
٢٠٠٩	١٠٢	٨٠
٢٠١٠	١٠٨	–

من اعداد الباحث استنادا الي:

- Source: UNCTAD webtable28. Inward FDI performance and potential Index rankings, 1990-2010.
- UNCTAD, world Investment Report 2004: The Shift towards services, pp284-290.

جدول (٣)

وضع تركيا في مؤشرات سهولة أداء الأعمال خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٨

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
ترتيب تركيا بالنسبة لدول العالم	١٨٣/٧٣	١٨٣/٦٥	١٨٣/٧١	١٨٩/٧١	١٨٩/٦٩	١٨٩/٥٥	١٨٩/٥٥	١٩٠/٦٩	١٩٠/٦٠
بدء النشاط التجاري	٥٦	٦٣	٦١	٧٢	٩٣	٧٩	٩٤	٧٩	٨٠
استخراج تراخيص البناء	١٣٣	١٣٧	١٥٥	١٤٢	١٤٨	١٣٦	٩٨	١٠٢	٩٦
الحصول علي الكهرباء	–	–	٧٢	٦٨	٤٩	٣٤	٣٦	٥٨	٥٥
تسجيل الملكية	٣٦	٣٨	٤٤	٤٢	٥٠	٥٤	٥٢	٥٤	٤٦
الحصول علي الائتمان	٧١	٧٢	٧٨	٨٣	٨٦	٨٩	٧٩	٨٢	٧٧
حماية المستثمرين	٥٧	٥٩	٦٥	٧٠	٣٤	١٣	٢٠	٢٢	٢٠
دفع الضرائب	٧٥	٧٥	٧٩	٨٠	٧١	٥٦	٦١	١٢٨	٨٨
التجارة عبر الحدود الدولية	٦٧	٧٦	٨٠	٧٨	٨٦	٩٠	٦٢	٧٠	٧١
تنفيذ العقود التجارية	٢٧	٢٦	٥١	٤٠	٣٨	٣٨	٣٦	٣٣	٣٠
تصفية واغلاق المشروع	١٢١	١١٥	١٢٠	١٢٤	١٣٠	١٠٩	١٢٤	١٢٦	١٣٩

Source: World Bank, Doing Business, 2010 – 2018.

جدول (٤)

ترتيب تركيا في مؤشر الحرية الاقتصادية عالميا وأوربيا ٢٠٠١ – ٢٠١٨

السنوات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
ترتيب تركيا عالميا / عدد الدول	١٥٧/٦٣	١٦١/١٠٠	١٥٦/١١٩	١٥٥/١٠٦	–	١٦١/٨٥	١٥٧/٨٣	١٥٧/٧٤	١٧٩/٧٥
نقاط تركيا في المؤشر / ١٠٠	٦٠,٦	٥٤,٢	٥١,٩	٥٢,٨	–	٥٧,٠	٥٧,٤	٥٩,٩	٦١,٦
ترتيب تركيا أوربيا / عدد الدول	–	–	٤٥/٣٩	٤٥/٤٠	–	٤٥/٤٠	٤١/٣٤	٤١/٣٢	٤٣/٣١
السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
ترتيب تركيا عالميا / عدد الدول	١٧٩/٦٧	١٧٩/٦٧	١٧٩/٧٣	١٧٩/٦٩	١٧٨/٦٤	١٧٨/٧٠	١٧٨/٧٩	١٨٠/٦٠	١٨٠/٥٨
نقاط تركيا في المؤشر /١٠٠	٦٣,٨	٦٤,٢	٦٢,٥	٦٢,٩	٦٤,٩	٦٣,٢	٦٢,١	٦٥,٢	٦٥,٤
ترتيب تركيا أوربيا / عدد الدول	٤٣/٣١	٤٣/٣٠	٤٣/٣٤	٤٣/٣٢	٤٣/٣٠	٤٣/٣٢	٤٤/٣٤	٤٣/٢٩	٤٥/٢٨

Source: The Heritage Foundation, Index Of Economic Freedom, Washington, 2003,2004,…2018.

جدول (٥)

ترتيب تركيا في مؤشر الشفافية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٧

السنة	ترتيب تركيا / عدد الدول	النقاط / ١٠	السنة	ترتيب تركيا / عدد الدول	النقاط / ١٠
٢٠٠٠	٩٠/٥٠	٣,٨	٢٠٠٩	١٨٠/٦١	٤,٤
٢٠٠١	٩١/٥٤	٣,٦	٢٠١٠	١٧٨/٥٦	٤,٤
٢٠٠٢	١٠٢/٦٤	٣,٢	٢٠١١	١٨٣/٦١	٤,٢
٢٠٠٣	١٣٣/٧٧	٣,١	٢٠١٢	١٧٦/٥٤	٤,٩
٢٠٠٤	١٤٦/٧٧	٣,٢	٢٠١٣	١٧٧/٥٣	٥,٠
٢٠٠٥	١٥٩/٦٥	٣,٥	٢٠١٤	١٧٥/٦٤	٤,٥
٢٠٠٦	١٦٣/٦٠	٣,٨	٢٠١٥	١٦٨/٦٦	٤,٢
٢٠٠٧	١٨٠/٦٤	٤,١	٢٠١٦	١٧٦/٧٥	٤,١
٢٠٠٨	١٨٠/٥٨	٤,٦	٢٠١٧	١٨٠/٨١	٤,٠

Source: Index Of Transparency: 2000, 2001…. 2017 https://www.transparency.org

جدول (٦)

تطور التجارة الخارجية لتركيا خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٩

السنوات	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	إجمالي الواردات (مليار دولار)	نسبة الصادرات الي الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الواردات الي الناتج المحلي الاجمالي %	درجة الانفتاح التجاري %
١٩٩٠	٢٠,١٤	٢٦,٤٩	٪١٣,٣٧	٪١٧,٥٨	٪٣٠,٩٥
١٩٩١	٢٠,٧٧	٢٤,٩٦	٪١٣,٨٤	٪١٦,٦٣	٪٣٠,٤٧
١٩٩٢	٢٢,١٨	٢٧,٤٨	٪١٤,٣٩	٪١٧,٣٥	٪٣١,٧٤
١٩٩٣	٢٤,٦٤	٣٤,٨٥	٪١٣,٦٧	٪١٩,٣٤	٪٣٣,٠١
١٩٩٤	٢٧,٩٢	٢٦,٦٤	٪٢١,٣٦	٪٢٠,٣٨	٪٤١,٧٤
١٩٩٥	٣٣,٧١	٤١,٢٧	٪١٩,٨٩	٪٢٤,٣٥	٪٤٤,٢٤
١٩٩٦	٣٩,٠٩	٥٠,٥٠	٪٢١,٥٤	٪٢٧,٨٣	٪٤٩,٣٧
١٩٩٧	٤٦,٦٦	٥٧,٦٩	٪٢٤,٥٨	٪٣٠,٣٩	٪٥٤,٩٧
١٩٩٨	٥٧,٠٣	٥٤,٤٥	٪٢٠,٦٧	٪١٩,٧٣	٪٤٠,٤٠
١٩٩٩	٤٨,٢٣	٤٨,٣٤	٪١٨,٨١	٪١٨,٨٥	٪٣٧,٦٦
٢٠٠٠	٥٤,٥٣	٦١,٦٤	٪١٩,٨٨	٪٢٢,٤٧	٪٤٢,٣٥
٢٠٠١	٥٤,٨٤	٤٥,٧٨	٪٢٧,١٨	٪٢٢,٦٩	٪٤٩,٨٧
٢٠٠٢	٦٠,٣١	٥٤,٩٦	٪٢٥,١١	٪٢٢,٨٨	٪٤٧,٩٩
٢٠٠٣	٧٢,٣٨	٧٣,٠٥	٪٢٣,٠١	٪٢٣,٢٢	٪٤٦,٢٣
٢٠٠٤	٩٦,٥٩	١٠٣,٠٤	٪٢٣,٦٢	٪٢٥,٢١	٪٤٨,٨٢
٢٠٠٥	١١٠,٧٦	١٢٢,٨٦	٪٢١,٨٨	٪٢٤,٢٧	٪٤٦,١٥
٥٠٠٦	١٢٤,٧٦	١٤٦,٨٩	٪٢٢,٣٦	٪٢٦,٣٧	٪٤٨,٧٦
٢٠٠٧	١٤٩,١٤	١٧٦,٨٨	٪٢١,٨٩	٪٢٥,٩٦	٪٤٧,٨٥
٢٠٠٨	١٨١,٥٧	٢٠٧,٨٨	٪٢٣,٥٧	٪٢٦,٩٨	٪٥٠,٥٥
٢٠٠٩	١٥١,٧٤	١٥٢,٠٤	٪٢٣,٣٧	٪٢٣,٤٢	٪٤٦,٧٩
٢٠١٠	١٦٤,٦٧	١٩٨,١٣	٪٢١,١٩	٪٢٥,٥١	٪٤٦,٦٩
٢٠١١	١٩٢,٨٧	٢٥٤,٢٤	٪٢٢,٩٩	٪٣٠,٣١	٪٥٣,٣٠
٢٠١٢	٢١٤,٥١	٢٥٠,٦٩	٪٢٤,٣٦	٪٢٨,٤٧	٪٥٢,٨٣
٢٠١٣	٢٢٧,٨٩	٢٧٥,٢٢	٪٢٣,٧٩	٪٢٨,٧٢	٪٥٢,٥١

٢٠١٤	٢٣٦,٦٦	٢٦٨,١٧	٪٢٥,٢١	٪٢٨,٥٦	٪٥٣,٧٧
٢٠١٥	٢١٢,٠٣	٢٢٩,٥٤	٪٢٤,٥٣	٪٢٦,٥٦	٪٥١,٠٩
٢٠١٦	٢٠٠,٧٥	٢١٩,٥٥	٪٢٣,٠٨	٪٢٥,٢٤	٪٤٨,٣٢
٢٠١٧	٢٢٣,٦٨	٢٥٥,٣٢	٪٢٦,٠٤	٪٢٩,٧٢	٪٥٥,٧٦
٢٠١٨	٢٤٢,٨٩	٢٤٣,٩٦	٪٣١,٢٠	٪٣١,٣٤	٪٦٢,٥٤
٢٠١٩	٢٤٩,٣٠	٢٢٧,٩٨	٪٣٢,٧٤	٪٢٩,٩١	٪٦٢,٥٦
٢٠٢٠	١٦٩,٥	٢١٩,٤	٪٢٣.٦٨	٪٣٠,٦٥	٪٥٤,٣٣

Source : Turkey Trade Balance 1960-2021,https(www.macrotrends.net)

- Turkey GDP 1960-2021,https(www.macrotrends.net)

ورد ذلك في : سردار عثمان خضر ، فرهنك عبد الكريم الياس وأخرون " **قياس وتحليل أثر سياسة الانفتاح الاقتصادي علي معدلات البطالة والتضخم في الاقتصاد التركي خلال المدة ١٩٩٠ – ٢٠٢٠** " المجلة العراقية للعلوم الاقتصـادية ، السـنة ١٩ ، العدد ٧٠ ، سـبتمبر ٢٠٢١ ، ص : ١١ .

جدول (٧)

الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في تركيا

السنوات	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤
الزراعة	٥٥,٩٤	٤٧,٥١	٤٠,١٦	٣٦,٤٩	٢٦,٥٠	٢٠,٢٥	١٨,٠٩	١٦,٢٨	١١,٣١	١٠,٧٩	٩,٥٩	٨,٩٠
الصناعة	١٧,٦٠	١٩,٩١	٢٣,٥٣	٢٣,٢٧	٢٣,٨١	٢٧,١٢	٣٢,١٥	٣٣,٢٣	٣١,٤٧	٢٨,٥١	٢٦,٦٥	٢٧,١٠
الخدمات	٢٦,٤٤	٣٢,٥٧	٣٧,٣٠	٤٠,٢٢	٤٩,٦٨	٥٢,٦١	٤٩,٧٥	٥٠,٤٧	٥٧,٢١	٦٠,٦٩	٦٣,٧٥	٦٤,٩

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا علي بيانات البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية ، سنوات مختلفة

جدول (٨)

ايرادات السياحة في الاقتصاد التركي خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٢٠ (بالمليار دولار)

السنة	ايرادات السياحة (مليار دولار)
٢٠٠١	١٠,٤٥
٢٠٠٢	١٢,٤٢
٢٠٠٣	١٣,٨٥
٢٠٠٤	١٧,٠٨
٢٠٠٥	٢٠,٣٢
٢٠٠٦	١٨,٥٩
٢٠٠٧	٢٠,٩٤
٢٠٠٨	٢٤,٤٢
٢٠٠٩	٢٥,٠٦
٢٠١٠	٢٤,٩٣
٢٠١١	٢٨,١٢
٢٠١٢	٢٩,٠١
٢٠١٣	٣٢,٣١
٢٠١٤	٣٤,٣١
٢٠١٥	٣١,٤٦
٢٠١٦	٢٢,١١
٢٠١٧	٢٦,٢٨
٢٠١٨	٢٩,٥١
٢٠١٩	٣٤,٥٢
٢٠٢٠	١٢,٠٦
متوسط معدل التغير السنوي للفترة ٢٠٠١ – ٢٠٢٠	٪١١,٢٢

Source: World Development Indicators (WDI) Aggregated.

جدول (٩)

مساهمة السياحة في تركيا في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١٨

السنة	مساهمة السياحة التركية في الناتج المحلي الاجمالي %
٢٠٠٨	% ١١,٢
٢٠٠٩	٪١٢,٦
٢٠١٠	٪١٠,٦
٢٠١١	٪١١,٦
٢٠١٢	٪١١,٢
٢٠١٣	٪١١,٥
٢٠١٤	٪١٢,٢
٢٠١٥	٪١٢,١
٢٠١٦	٪١١,٣
٢٠١٧	٪١١,٢
٢٠١٨	٪١٢,١

Source: World Travel and Tourism, Aggregated Data.

مراجع الدراسة

أولا : المراجع العربية

١- علي أومليل " **العرب والاتراك .. الاقتصاد والأمن الاقليمي** " ترجمة فاتن البستاني ، منتدي الفكر العربي ، عمان ، المملكة الاردنية الهاشـــمية ، ١٩٩٦ ، ورد ذلك في : مثني عبد الرازق الدباغ " الاصـلاح والتغير في تركيا .. رؤية اقتصـادية " مجلة دراسات إقليمية ، العدد ١٤ ، سنة ٢٠٢٠ ، جامعة الموصل ، العراق .

٢ – رواء زكي يونس " **التضخم في الاقتصاد التركي للفترة ١٩٧٧ – ١٩٨٧** " مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ١٩٩٥ ، العراق .

٣ – فواز جار الله الدليمي ، السـيد وائل سـامي الحافظ " **اتجاهات النمو في الاقتصـاد التركي للفترة ١٩٦٨ – ١٩٨٨** " مجلة دراســات اقليمية ، الســنة ٢ ، العدد ٤ ، يناير ٢٠٠٥ ، العراق.

٤ – أمنية زكي شـبانة " أهم التغيرات الهيكلية في اقتصـاديات بعض الدول النامية في ظل تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ١٩٩٦ .

٥ – رضـا هلال " **السـيف والهلال .. تركيا من أتاتورك الي أربكان** " دار الشـروق ، القاهرة ، ١٩٩.

٦ – صحيفة حرييت (Hurriyet) التركية بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٨٠ .

٧ – فراس صالح الجبوري ، مظهر نصار السعدون " **برنامج الاصلاح الاقتصادي وأثره علي الأوضـاع الاقتصـادية في تركيا ١٩٨٠ – ١٩٨٣** " مجلة الدراسـات التاريخية والثقافية ، ، المجلد ١٠ ، عدد ٣٧ ، العراق ، ديسمبر ٢٠١٨.

٨ – بوخرص عبد الحفيظ ، زواق الحواس " **دراسة تحليلية لتجربة الاصلاح الاقتصادي في تركيا** "
مجلة الدراسـات الاقتصـادية المعاصـرة ، العدد ٥ ، جامعة محمد بوضـياف ، الجزائر ، يونيو ٢٠١٨ .

٩ – ملال أم الخير " **تفعيل دور المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة في التنمية الاقتصـادية ، دراسـة مقارنة بين الجزائر وتركيا** " رسـالة دكتوراه غير منشـورة ، جامعة الجزائر ٣ ، سنة ٢٠١٩ .

١٠ – جورج كويتس " **الاصـلاح الهيكلي .. التثبيت الاقتصـادي والنمو في تركيا** " صندوق النقد الدولي ، ورقة رقم ٥٢ ، مايو ١٩٨٧ .

١١ – أحمد خليل الضبع " **الاقتصاد التركي .. مسيرة محفوفة بالمخاطر** " دراسة ضمن ملف كامل عن تركيا ، مجلة السـياسـة الدولية ، مركز الأهرام للدراسـات السـياسـية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، عدد ١٣١ ، ١٩٩٨ .

١٢ – عبد المطلب عبد الحميد " **نماذج تنموية معاصـرة** " الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ٢٠١٣ .

١٣ – محمد غسان زلال " **دور الاستثمار الأجنبي في تطور الاقتصاد التركي بعد عام ٢٠٠٢** " رسـالة ماجسـتير ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السـياسـية (قسـم العلاقات الاقتصادية الدولية) العراق ، ٢٠١٤ .

١٤ – رباح جميل سعد الدين ، برازان منشد صالح " **الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره في القيمة المضافة للقطاع الصناعي في تركيا للمدة ١٩٨٠ – ٢٠١٠** " مجلة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد ٥ ، عدد ٢ ، ٢٠١٥ .

١٥ – أميرة حسب الله محمد " محددات **الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية .. دراسة مقارنة بين تركيا ، كوريا الجنوبية ، مصر** " الدار الجامعية ، ٢٠٠٥ .

١٦ – رواء زكي يونس " **الاقتصاد التركي .. والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية** " دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٠ .

١٧ – فيروز مزياني " **النموذج التنموي التركي .. بين المفهوم الشامل للتنمية والمفهوم التنموي للعدالة الاجتماعية** " المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد الثامن ، يناير ٢٠١٦

١٨ – إبراهيم أوزتورك " **التحولات الاقتصادية التركية بين عامي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨** " ورد ذلك في : محمد عبد العاطي (محرر) " **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** " مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة – قطر) والدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

١٩ – صحيفة حرييت التركية (Hurriyet) عدد بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨.

٢٠ – أحمد دياب " **الازمة التركية : سياسية ام اقتصادية** " مجلة السياسة الدولية : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، عدد ١٤٥ ، يوليو ٢٠٠١ .

٢١ – – رضا هلال " **هكذا تحدث وولفويتز** " صحيفة الاهرام المصرية ، عدد ٤٢٢٤١ ، بتاريخ ١ أغسطس ٢٠٠٢ .

٢٢ – يسري مهدي صالح " **الابعاد الاستراتيجية للدور التركي في خارطة توازنات القوي الدولية والاقليمية** " مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العراق ، العدد ٥٧ ، يونيو ٢٠١٩ .

٢٣ – – طارق عبد الجليل " **دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة ، دراسة في الفكر والممارسة** " القاهرة ٢٠٠١ .

٢٤ – – أشرف محمود سنجر " **الطرق الصوفية التركية وتفاعلاتها السياسية** " مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، عدد ١٣١ ، يناير ١٩٩٨ (وهي دراسة ضمن ملف كامل عن تركيا بعنوان " تركيا : صدام الحضارات في بلد واحد) .

٢٥ – صامويل هنتنجتون " **صدام الحضارات ، إعادة صنع النظام العالمي** " دار سطور ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٩ ، القاهرة .

٢٦ – ميشيل نوفل " **عودة تركيا الي الشرق ، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية** " الدار العربية للعلوم ، بيروت – لبنان .

٢٧ – خضير عباس النداوي " **التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية التركية المعاصرة ، الخلفيات والتجليات والاحتمالات المستقبلية** " مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٢٢ ، العدد ٨٨ ، العراق ، ٢٠١٦ .

٢٨ – – جلال عبد الله معوض " **العلاقات الاقتصادية العربية التركية** " مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ١٩٩٨.

٢٩ – – عمار ظاهر مصلح " **التعاون المصري التركي في المجال التجاري ومجال الطاقة الكهربائية ١٩٩٤ – ١٩٩٧** " مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، المجلد ١٥ ، العدد ٤ ، العراق ، ٢٠١٩ .

٣٠ – سامي كليب " **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج** " دار الفارابي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة ٢٠١٦ .

٣١ – د أنور عبد الملك " **تركيا : دوائر التحرك الثلاث** " الأهرام ، عدد ٤٤٦٩٦ ، بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠٠٩ .

٣٢ – عبد الحليم غزالي " **التأييد الامريكي لحزب العدالة يدعم وضعه في مرحلة تنازع السلطة مع العسكريين** " الأهرام ، عدد ٤٢٣٤١ ، بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٠٢ .

٣٣ – يوسف الشريف " **بوش وأردوغان يحاولان رفع الحجاب عن مشروع الشرق الأوسط الكبير** " صحيفة الحياة اللندنية ، عدد ١٥٤١١ ، بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٠٥ .

٣٤ – سردار عثمان خضر ، فرهنك عبد الكريم الياس وأخرون " **قياس وتحليل أثر سياسة الانفتاح الاقتصادي علي معدلات البطالة والتضخم في الاقتصاد التركي خلال المدة ١٩٩٠ – ٢٠٢٠** " المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة ١٩ ، العدد ٧٠ ، سبتمبر ٢٠٢١ .

٣٥ – سعد محمود الكواز ، أكرم حنا داوود " **تقدير أثر مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في النمو الاقتصـــادي لتركيا للمدة ١٩٩٠ – ٢٠٠٩** " مركز الدراســـات الاقليمية ، جامعة الموصـــل ، مجلة دراســـات اقليمية ، المجلد ٩ ، العدد ٣٠ ، يونيو ٢٠١٣ .

٣٦ – ســـمير حنا بهنام " **اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية وأثرها في النمو الاقتصـــادي للمدة ١٩٩٠ – ٢٠٠٩** " مجلة دراســـات إقليمية ، مجلد ٨ ، عدد ٢٤ ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العراق .

٣٧ – البنك الدولي " **مؤشرات التنمية العالمية** " سنوات مختلفة .

٣٨ – – عمر هشـــام الفخري " **أثر العولمة في أداء الاقتصـــاد التركي خلال المدة ١٩٨٥ – ٢٠١٥** " المؤتمر العلمي الاكاديمي الدولي التاســع تحت عنوان " الاتجاهات المعاصــرة في العلوم الاجتماعية والانســانية والطبيعية " من ١٧ – ١٨ يوليو ٢٠١٨ ، استنبول ، تركيا .

ثانيا : المراجع الاجنبية

-The Republic of Turkey, Ministry of Development (DPT), **development plan 1963**, Ankara .

- The Republic of Turkey, Ministry of Development (DPT), **development plan 1968**, Ankara.

- The Republic of Turkey, Ministry of Development (DPT), **development plan 1972**, Ankara .

-data.albankaldawli.org./indicators/DT.DOD/DET.CD.page=2

- Sakar, B,"**International Financial Crises and the Political Economy of Financial Reforms in turkey: 1994 - 2009**", World Academy of Science, Engineering and Technology,2009, .Vol:60.p:122

- E.Yeldan "**Turkey 2001 – 2006 Macroeconomics of post – crisis Adjustment** " in : http:/www.Bikent .edu tr/yeldan

- Regional Studies Journal, Vol.14, No.45, 2020,p : 99, Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-294

- UNCTAD, **Foreign Direct Investment** , various years .

- **UNCTAD webtable28. Inward FDI performance and potential Index rankings, 1990-2010.**

- World Bank**, Doing Business, 2010 – 2018.**

- The Heritage Foundation, Index Of Economic Freedom, Washington, 2003,2004,…2018 .
- Index Of Transparency : 2000,2001…. 2017 https://www.transparency.org
- Turkey Trade Balance 1960-2021,https(www.macrotrends.net)
- Turkey GDP 1960-2021,https(www.macrotrends.net)
- **http://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?page =**
- **http://www.mesc.com.jo/Activities/lecture/lecture1.html**
- Akça.Yaşar "**Tourism Policy in Turkey's Development Plans". Bartın University.2007 Faculty of Economics and Administrative Sciences**. Bartın, Turkey , 2007, " p: 203-207 .2008
- World Development Indicators (WDI) Aggregated .
- World Travel and Tourism, Aggregated Data